

شرح

مسعود بن عمر القاضي المعروف
بسعد الدين التفتازاني

على

مختصر التصريف العزى

في فن الصرف
لأبي الفضائل عبد الوهاب بن إبراهيم عماد الدين الزنجاني

وبالطبع
مختصر التصريف العزى المذكور

الطبعة الرابعة

١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ
(قرآن كريم)

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على سيد الخلق
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
اعلم أن التصريف
في اللغة التغيير. وفي الصناعة
تحويل الأصل الواحد
إلى أمثلة

إن أروى زهر يخرج في رياض الكلام من الأكلام، وأبهى جبر يحاك بينان البيان وأسنان الأقلام حمد الله سبحانه وتعالى على تواتر نعمائه الزاهرة الظاهرة وترادف آلائه المتوافرة المتظاهرة ثم الصلاة على نبيه محمد المبعوث من أشرف جرائم الأنام وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام وأزمة الاسلام (وبعد) فيقول الفقير إلى الله العتي مسعود بن عمر القاضى التفتازانى يبيض الله غرة أحواله وأورق أغصان آماله: لما رأيت مختصر التصريف الذى صنه الإمام الفاضل العالم العامل قدوة المحققين وغرة المللة والدين عفيف الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني رحمة الله عليه مختصرا ينطوى على مباحث شريفة ويحتوى على قواعد لطيفة منج لى أن أشرحه شرحا يذلل من اللفظ صغابه ويكشف عن وجه المعانى تقابه ويستكشف مكنون غوامضه ويستخرج سر حلوه من حامضه مضيفا إليه فوائد شريفة وزوائد لطيفة بما عثر عليه فسكرى الفأر ونظرى القاصر بعون الله القادر والمرجو من أطلع فيه على عثرة أن يدرك بالحسنة السيئة فإنه أول ما فرغته في قالب الترتيب والتصنيف مختصرا في هذا المختصر بل قراءة في علم التصريف، ومن الله الاستعانة وإليه الزلفى، وهو حسب من توكل عليه وكفى. فهذا أنا أشرع في المقصود بعون الملك المعبود فأقول: لما كان من الواجب على كل طالب شىء أن يتصور ذلك الشىء أو لا ليكون على بصيرة في طلبه وأن يتصور غايته لأنه هو السبب الحامل على الشروع في الطلب، بدأ المصنف رحمه الله بتصريف التصريف على وجه يتضمن فائده متعزنا لمعناه اللغوى إشعارا بالمناسبة بين المعنيين فقال مخاطبا بالخطاب العام (اعلم أن التصريف) وهو تفصيل من الصرف للمبالغة والتكثير (في اللغة التغيير) يقول صرفت الشىء أى غيرته يعنى أن للتصريف معنيين لغوي وهو ما وضعه له واضع لغة العرب واللغة هى الألفاظ الموضوعة للمعاني من لغى بالكسر يلقى أى إذا ألحج بالكلام وأصلها لغى أولغو والتاء عوض وجميعها لغى كبره وبرى، وصناعى وهو ما وضعه له أهل هذه الصناعة وإليه أشار بقوله (وفي الصناعة) بكسر الصاد وهى العلم الحاصل من التمرين على العمل والمراد بها مهنة صناعة التصريف أى التصريف فى الاصطلاح (تحويل الأصل الواحد) أى تغييره والأصل ما يبنى عليه شىء والمراد ههنا المصدر (إلى أمثلة) أى أبذية وصيغ وهى السكلم باعتبار

الهيئات التي تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه (مختلفة) باختلاف الهيئات كضرب ويضرب ونحوهما من المشتقات (لمعان) جمع معنى وهو في الأصل مصدر مسمى من العناية نقل إلى معنى للفعول وهو ما يراد من اللفظ أي التصريف تحويل الأصل أي المصدر إلى أمثلة مختلفة لأجل حصول معان (مقصودة لا تحصل) تلك المعاني (إلا بها) أي بهذه الأمثلة وفي هذا الكلام تنبيه على أن هذا العلم محتاج إليه مثلاً الضرب هو الأصل الواحد فتحويله إلى ضرب ويضرب وغيرها ليحصل المعنى المقصود من الضرب الحادث في الزمان الماضي أو الحال أو غيرها هو التصريف في الاصطلاح والمناسبة بينهما ظاهرة والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف الذي هو معرفة أحوال الأبنية واختار التحويل على التغير لما في التحويل من معنى النقل قال في المغرب التحويل نقل الشيء من موضع إلى موضع آخر وقال في الصحاح التحويل التقليل من موضع إلى موضع آخر وحوله فتحول وحول أيضاً يتعدى ولا يتعدى والاسم منه الحول قال الله تعالى لا يعبون عنها حولا فهو أخص من التغير ولا يخفى أنك تنقل حروف الضرب إلى ضرب ويضرب وغيرها فيكون التحويل أولى من التغير ولا يجوز أن يفسر التصريف لغة بالتحويل لأنه أخص من التغير ثم التعريف يشمل على العلل الأربع قيل التحويل هي الصورة ويدل بالاتزام على الفاعل وهو الحول والأصل الواحد هو المادة وحصول المعاني المقصودة هي العناية. فإن قات الحول للأمثلة هو الواضع أم غيره. قات الظاهر أنه كل من يصلح لذلك كما يقال في العرف صرفت الكلمة لكنه في التحقيق هو الواضع لأنه الذي حول الأصل الواحد إلى الأمثلة وإنما قلنا إنه حول الأصل الواحد إلى أمثلة أي اشتق الأمثلة منه ولم يجعل كلاماً من الأمثلة صيغة موضوعة يرأسها لأن هذا أدخل في المناسبة وأقرب إلى الضبط واختار الأصل الواحد على المصدر ليصح على المنهيين فإن الكوفيين يجعلون المصدر مشتقاً من الفعل فالأصل الواحد عندهم هو الفعل والعمدة في استدلالهم أن المصدر يعمل بإعلال الفعل فهو فرع الفعل يدور معه في الاعلال وجوداً في بعدة وعدماً في وجل ويوجل وجلا ومدرته تدل على أصلاته والجواب بأنه لا يلزم من فرعيته في الإعلال فرعيته في الاشتقاق كما أن نحو أعد ونعد وتعد فرع يعد في الاعلال مع أنه ليس بمشتق منه وتأخير الفعل في الاشتقاق عن نفس المصدر لا ينافي كون إعلال المصدر متأخراً عن إعلال الفعل فتأمل. واعلم أن مرادنا بالمصدر المصدر المجرد لأن ما زيد فيه مشتق منه لموافقته إياه بحروفه ومعناه. فإن قلت نحن نجد بعض الأمثلة مشتقاً من الفعل كالأمر واسم الفاعل واسم المفعول ونحوها. قلت مرجع الجميع إلى المصدر والكل مشتق منه إما بواسطة أو بلا واسطة ويجوز أن يقال اختار الأصل الواحد ليكون أعم من المصدر وغيره فيشمل تحويل الاسم إلى المثنى المجموع والصغير والمنسوب ونحو ذلك وهذا أقرب. فإن قيل لم اختير التصريف على الصرف مع أنه بمعناه. قلنا لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة فاختر لفظ يدل على المبالغة والتكثير. وهذا أو أن نرجع إلى المقصود فتقول معلوم أن الكلمات ثلاث اسم وفعل وحرف ولما كان محتمل في بيان الفعل وما اشتق منه شرع في بيان تقسيمه إلى ماله من الأقسام فقال (ثم الفعل) بكسر الفاء لأنه اسم لكلمة مخصوصة وأما بالفتح فمصدر فعل يفعل (إما ثلاثي وإما رباعي) لأنه لا يخلو من أن تكون حروفه الأصلية ثلاثاً أو أربعة فالأول الثلاثي والثاني الرباعي إذ لم يكن منه الخامس ولا الثنائي بشهادة التبع والاستقراء والمحافظة على الاعتدال ثلاثي يؤدي الخامس إلى التقليل والثنائي إلى الضعف عن قبول ما يتطرق إليه من التغير استولم يمنع الخامس في الاسم خطأ لرتبة الفعل عن رتبة الاسم لكونه أثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل. لا يقال هذا تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره لأن مورد التقسيم فعل وكل فعل إما ثلاثي وإما رباعي فمورد التقسيم أيضاً أحدهما أو أهما كان يكون تقسيمه إلى الثلاثي والرباعي تقسيماً للشيء إلى نفسه وإلى غيره. لا نقول الفعل الذي هو مورد التقسيم أعظم من

مختلفة لمعان مقصود
لا تحصل إلا بها ثم الفقه
إما ثلاثي وإما رباعي

الثلاثي والرابعي فإن المراد به مطلق الفعل من غير نظر إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة وهكذا جميع التقسيمات، وتحقيق ذلك أن مورد القسمة هو مفهوم الفعل لا مصادق عليه مفهوم الفعل والمحكوم عليه في قولنا كل فعل إما ثلاثي وإما رباعي مصادق عليه مفهوم الفعل لا نفس مفهومه فلا يانزم النتيجة (وكل واحد منهما) أي من الثلاثي والرباعي (إما مجرد أو مزيد فيه) لأنه لا يخلو إما أن يكون باقيا على حروفه الأصلية أولا الأول المجرد والثاني المزيد فيه (وكل واحد منها) أي من هذه الأربعة (إما سالم أو غير سالم) لأنه لو خلت أصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف سالم وإلا فغير سالم فصارت الأقسام ثمانية والأمثلة نحو نصر وعدأ كرم أو عدد حرج وسوس توسوس زلزل تزلزل (ونعني) أي في صناعة التصريف (بالسالم) ما سلت حروفه الأصلية التي تقابل بالقاء والعين واللام من حروف العلة) وهي الواو والياء والألف (والهمزة والتضعيف) المضاعف من الثلاثي المجرد والمزيد فيه ما كانت عينه ولا منه من جنس واحد ومن الرباعي ما كانت قاذؤه ولا منه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولا منه الثانية وإنما قيد الحروف الأصلية ليخرج عنه نحو مست وظلت بحذف أحد حرفي التضعيف فانه خير سالم لوجود التضعيف في الأصل الذي هو مست وظللت وكذا نحو قول وبوع وأمثال ذلك وليدخل فيه نحو كرم واعشوشب واهجار فانهما من السالم لخلو أصولهما عما ذكر وكذا ما أبدل أحد حروفه الصحيحة حرف علة مما هو مذكور في الطولات ويسمى سالما لسلامته عن التغيرات الكثيرة الجارية في غير السالم وأشار بقوله التي تقابل إلى آخره إلى تفسير حروف الأصول لكن ينبغي أن يستثنى الزائد الذي للتضعيف أول الحلق وإلى أن میزان هو القاء والعين واللام لأنه أهم الأفعال معنى لأن الكل فيه معنى الفعل وهو أليق من جعل لحنه ولجى جعل بمعنى آخر مثل خلق وصير ولما فيمن حروف الشفة والوسط والحلق ثم الثلاثي المجرد هو الأصل لتجرده عن الزوائد وكونه على ثلاثة أحرف فلماذا قدمه وقلنا (أما الثلاثي المجرد) وفي بعض النسخ السالم وينافيه التثنية مثال سأل يسأل ولا يخلو من أن يكون ماضيه على وزن فعل مفتوح العين أو فعل مكسور ها أو فعل مضموها لأن القاء لا يكون إلا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالسالكين وكون الفتحه أخف واللام مفتوحة كما سنده كره إن شاء الله تعالى والعين لا تكون إلا متحركة لثلايازم التقاء الساكنين في نحو ضربت وضربت والخركات منحصرة في الفتح والكسر والضم وأما ما جاء في نحو نعم وشهد بفتح القاء وكسرها مع سكون العين فزال عن الأصل لضرب من الحقة والأصل فهما فعل بكسر العين وفيه أربع لغات كسر القاء مع سكون العين وكسرها وفتح القاء مع سكون العين وكسرها وهذه جارية في كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق (فان كان ماضيه على وزن فعل مفتوح العين فصار عيه يفعل أو يفعل بضم العين أو كسرها نحو نصر ينصر) مثال لضم العين يقال نصره أي أعانه ونصر النيث الأرض أي أغاثها قال أبو عبيدة في قوله تعالى من كان يظن أن لن ينصره الله أي لن يرزقه الله (وضرب يضرب) مثال لكسر العين يقال ضربه بالسوط وغيره وضرب في الأرض أي سار فيها وضرب مثلا كذا أي بين (وقد يجيء) مضارع فعل مفتوح العين (على) وزن (ي فعل مفتوح العين إذا كان عين فعله أو لاهه) أي لا مفعله (حرفا من حروف الحلق) واشترط هذا ليقاوم حرف الحلق فتحة العين فان حروف الحلق أثقل الطووف ولا تشكل ما ذكرناه بمثل دخل يدخل ونحت ينحت وجاء يجيء وما أشبه ذلك مما عينه أولاه حرف حلق ولم يجيء على يفعل بفتح العين لأننا نقول إنه يجيء على يفعل إذا وجد هذا الشرط فتحتني الشرط لا يكون على يفعل بالفتح لأنه إذا وجد هذا الشرط يجب أن يكون على يفعل بالفتح إذ لا يانزم من وجود الشرط وجود الشروط (وهي) أي حروف الحلق ستة (الهمزة والهاء والعين والحاء الهجعتان) والعين والحاء الهجعتان (نحو سأل يسأل ومنع يمنع) قدم الهمزة لأن مخرجها أقصى الحلق ثم

وكل واحد منهما إما مجرد أو مزيد فيه وكل واحد منها إما سالم أو غير سالم ونعني بالسالم ما سلت حروفه الأصلية التي تقابل بالقاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف (أما الثلاثي المجرد) فان كان ماضيه على وزن فعل مفتوح العين فصار عيه يفعل أو يفعل بضم العين أو كسرها نحو نصر ينصر وضرب يضرب وقد يجيء على يفعل مفتوح العين إذا كان عين فعله أو لاهه حرفا من حروف الحلق وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والنون والياء والحاء نحو سأل يسأل ومنع يمنع

الهاء لأن خرجها أعلى من مخرج الهمزة والواقى على هذا الترتيب ثم استشعر اعتراضاً بأن أبى جاء على
 فعل يفعل بالفتح مع انتفاء الشرط. وأجاب بقوله (وَأَبَى يَأْبَى شاذ) أى مخالف للقياس لا يعده فلا يرد قضاء.
 فإن قيل كيف يكون شاذاً وهو وازد في أفصح الكلام قال الله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره فات كونه شاذاً
 لا يتنافى وقوعه في كلام فصيح لأنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام قسم مخالف للقياس دون الاستعمال وقسم
 مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبول وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود. لا يقال إن
 أبى يأبى لامة حرف حلق إذا ألف من حروف الحلق فلذا فتح عنه. لأننا نقول لأنسلم أنها من حروف الحلق
 ولأن سلمنا أنها من حروف الحلق لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها للزوم الدور لأن وجود الألف
 موقوف على الاتح لأنه في الأصل ياء قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها لزم الدور
 لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه فهو مفتوح العين في الأصل ولهذا لم يذكر النصف الأنف في حروف الحلق
 إذ هي لا تسكون هنا إلا المنقلة عن الياء أو الواو وغرضه بيان حرف تفتح العين لأجله وأما قى بقى بالفتح
 فلفة بنى عامر والصحيح الكسر وبقي يبقى بالفتح لغة طي* والأصل كسر العين في الماضي فقلوبه
 فتحة واللام ألفاً تخفيفاً وهذا قياس عندهم وأما ركن يركن فمن تداخل اللغتين أعنى أنه جاء من باب نصر
 ينصر وعلم يعلم فأخذ الماضي من الأول والمضارع من الثاني (وإن كان ماضيه على وزن فعل مكسور العين
 مضارعه يفعل بفتح العين نحو علم يعلم إلا ما شذ نحو حسب يحسب وأخواته) فإنها جاءت بكسر العين
 فيهما وقل ذلك في الصحيح نحو حسب يحسب ونعم ينعم وكثر في العتل نحو ورث يرث وورع يروع وبش
 يش ووزن زن وأخواتها وأما فضل بفضل ونعم ينعم وميت يموت بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر
 فمن التداخل لأنها جاءت من باب علم يعلم ونصر ينصر فأخذ الماضي من الأول والمضارع من الثاني (وإن
 كان ماضيه على وزن فعل مضوم العين فمضارعه يفعل بضم العين نحو حسن يحسن وأخواته) لأن
 هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختر للماضى والمضارع حركة لا تحصل لابانضمام الشففين رعاية
 للتناسب بين الألفاظ ومعانيها وقد يكون لأفعال الطبائع كالحسن والكرم والقبل ونحوها ولا يكون إلا
 لازماً وشذ قولهم رحبتك الدار والأصل رحبت بك الدار فحذفت الباء اختصاراً للكثرة الاستعمال (وأما
 الرباعي المجرد فهو باب واحد فعل) يفتح الفاء واللام وسكون العين (كدرج يدرج) يقال دحرج
 فلان الشيء إذا دور (دحرجة ودحرجا) لأن الفعل الماضي لا يكون أوله وآخره إلا مفتوحين ولا يمكن
 سكون اللام الأولى لالتقاء الساكنين في نحو درجت ودحرجا فحركوها بالفتحة لحقها وسكونوا العين
 لأنه ليس في الكلام أربع حركات متوالية في كلمة واحدة ويلحق به نحو جورب وحلب ويطر وهول
 وشريف ويقر ودليل الإلحاق اتحاد الصدرين (وأما الثلاثي المزيد فيه فهو على ثلاثة أقسام) لأن
 الزائد فيه إما حرف واحد أو اثنين أو ثلاثة ثلاثاً يزم في الزنة منزلة الفرع على الأصل. واعلم أن الحروف التي
 تزداد لتسكون إما من حروف سألثونها لإلحاقها بالحق والتضعيف فانه يزداد فيهما أى حرف كان (الأول)
 أى القسم الأول من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفاً
 واحداً وهو ثلاثة أبواب (كأفعل) بزيادة الهمزة (نحو أكرم يكرم إكراما) وهو للمعية غالباً
 نحو أكرمته ولصبره الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل نحو أغد البعير إذا صار ذا غدة ومنه أصبحنا
 أى دخلنا في الصباح لأنه بمنزلة قصر نادوى صباح ولو جرد الشيء على صفة نحو أحمده أى وجدته محموداً للسلب
 نحو أعجبت الكتاب أى أزلت عجمته والزيادة في المعنى نحو شغلته وأشغلتها وللتعريض للأمر نحو أباغ
 الجارية أى عرضها للبيع. واعلم أنه قد ينقل الشيء إلى أفعل فيصير لازماً وذلك نحو أكب وأعرض يقال كبه
 أى ألقاه على وجهه فأكب وعرضه أى أظهره فأعرض قال الزوزنى ولا ثالث لهما فيما سمعنا (وفعل)

وأبى يأبى شاذ وإن كان
 ماضيه على وزن فعل
 مكسور العين فمضارعه
 يفعل بفتح العين نحو علم
 يعلم إلا ما شذ نحو حسب
 يحسب وأخواته وإن كان
 ماضيه على وزن فعل
 مضوم العين فمضارعه يفعل
 بضم العين نحو حسن يحسن
 وأخواته (وأما الرباعي
 المجرد) فهو باب واحد
 فعل كدحرج درجته
 ودحرجا. وأما الثلاثي
 المزيد فيه فهو على ثلاثة
 أقسام (الأول): ما كان
 ماضيه على أربعة أحرف
 كأفعل نحو أكرم إكراما
 وفعل

بتكرير العين (نحو فرح تفرح) واختلف في الزائد هل هي الأولى أم الثانية فقبل الأولى لأن الحكم بزيادة الساكن أولى من التحرك عند الحليل وقبل الثانية لأن الزيادة بالأخير أولى والوجهان جائزان عند سيبويه ، وهو للتكثير في الفعل نحو جرت وطوفت أو في الفاعل نحو موت الإبل أو في المفعول نحو غلقت الأبواب ولنسبة للمفعول إلى أصل الفعل نحو فسقته أي نسبته إلى الفسق وللتعدية نحو فرحته وللأسب نحو جلدت البعير أي أزلت جلده ولغير ذلك (وفاعل) بزيادة الألف (نحو قاتل مقاتلة وقتالا وقتالا) ومن قال كذب كذابا قال قاتل قتالا وروى ماريته مراء وفاتنته فنانا وتأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعدا يفعل أحدهما بصاحبه مافعل الصاحب به نحو ضارب زيد عمرا ويكون بمعنى فعل أي للتكثير نحو ضاعفته وضفته وبمعنى أفعل نحو عافاك الله وأعفاك وبمعنى فاعل نحو دافع ودفع وسافر وسفر (والثاني) أي والقسم والثاني من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على خمسة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفين وهو نوعان والمجموع خمسة أبواب لأنه (إما أوله التاء مثل تفعل) بزيادة التاء وتكرير العين (نحو تكسر تكسر تكسرا) وهو لمطاوعة فعل نحو كسرتة فتكسر والمطاوعة حصول الأثر عند تعاقب الفعل المتعدي بمفعوله فانك إذا قلت كسرتة فالخالف له التكسر وللتكاف نحو تحلم أي تكلف الحلم ولا تخاذ الفاعل المفعول أصل الفعل نحو توسدته أي اتخذته وسادة وللدلالة على أن الفاعل جانب أصل الفعل نحو تهجد أي جانب المجهود وللدلالة على حصول أصل الفعل مرة بعد مرة نحو تجرعت أي شربته جرعة بعد جرعة وللطلب نحو تكسر أي طلب أن يكون كبيرا (أو تفاعل) بزيادة التاء والألف (نحو تباعد تباعد تباعدا) وهو في الأصل لما يصدر من اثنين فصاعدا نحو تضاربا وتضاربوا فان كان من المتعدي إلى المفعولين يكون متعديا إلى مفعول واحد نحو نازعته الحديث وتنازعته وعلى هذا القياس وذلك لأن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل يتعلق بغيره مع أن الغير أيضا فعل مثل ذلك الفعل وتفاعل وضعه لنسبته إلى المشتركين فيهم من غير قصد إلى ما يتعلق به ولمطاوعة فاعل نحو باعده تباعد وللتكاف نحو تجاهل أي أظهر الجهل من نفسه والحال أنه منتف عنه والفرق بين التكلف في هذا الباب وبينه في باب التفعّل أن المتعلم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل (وإما أوله الهمزة مثل انفعّل) بزيادة الهمزة والنون (نحو انقطع انقطاعا) وهو لمطاوعة فعل نحو قطعت فاقطع ولهذا لا يكون إلا لازما وبحيث لمطاوعة أفعل نحو أسقفت الباب أي رددته فأنسفت وأزعجت أي أبعدته فانزعج من الشواذ ولا يبنى إلا مما فيه علاج وتأثير لا يقال انكرم وانعمى ونحوهما لأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثره وهو العلاج تقوية للمعنى الذي ذكروه من أن المطاوعة هي حصول الأثر (وافتعّل) بزيادة الهمزة والتاء (نحو اجتمع اجتماعا) وهو لمطاوعة فعل نحو جمعته فاجتمع وللاختاذ نحو اختبر أي اتخذ الحزن ولزيادة المبالغة في المعنى نحو اكتسب أي بالغ واضطرب في الكسب ويكون بمعنى فعل نحو جذب واجتذب وبمعنى تفاعل نحو اختصم وتخاصم (وافعل) بزيادة الهمزة واللام الأولى والثانية (نحو احمر يحمر احمرارا) أي حمر وهو للبالغة ولا يكون إلا لازما واختص بالألوان والعيوب (والثالث) من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على ستة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه ثلاثة أحرف ومجموعه خمسة أبواب (مثل استفعّل) بزيادة الهمزة والسين والتاء (نحو استخرج يستخرج استخرجا) وهو لطلب الفعل نحو استخرجته أي طلبت خروجه ولا صابة الشئ على صفة نحو استعظمت أي وجدته عظما وللتحول نحو استحجر الطين أي تحول إلى الحجرية ويكون بمعنى فعل نحو قروا ستقر وقيل إنه للطلب كأنه يطلب القرار من نفسه (وافعال) بزيادة الهمزة والألف واللام (نحو احمر يحمر احمرارا) وحكمه حكم احمر إلا أن المبالغة فيه زائدة (وافعول) بزيادة الهمزة والواو وإحدى

نحو فرح تفرح وفاعل
نحو قاتل مقاتلة وقتالا
وقتيلا (والثاني) ما كان
ماضيه على خمسة أحرف:
إما أوله التاء مثل تفعل
نحو تكسر يتكسر تكسرا
أو تفاعل نحو تباعد
يتباعد تباعدا وإما أوله
الهمزة مثل انفعّل
انقطع ينقطع انقطاعا
وافتعّل نحو اجتمع
اجتماعا وافعل نحو
يحمر احمرارا (والثالث)
ما كان ماضيه على ستة
أحرف مثل استفعّل نحو
استخرج يستخرج
استخرجا وافعال نحو
احمر يحمر احمرارا
وافعول

العينين (نحو اعشوشب) الأرض (اعشيشابا) إذا كثرت عشبها وهو للبالغة (وافعلن) زيادة الهمة والنون وإحدى اللامين (نحو اقعنسس يقعنسس اقعنساسا) أى تأخر إلى خلف ورجع قال أبو عمرو سألت الأصمعي عنه فقال هكذا تقدم بطنه وأخر صدره (وافعل) زيادة الهمة والنون والألف (نحو اسلنقى يسلنقى اسلنقاء) أى نام على ظهره ووقع على القفا والبايان الأخيران ملحقان باحرنجم فلا وجه لنظمهما في سلك ما تقدم وكذا تفعل وتفاعل من الملحقات بتدحرج والمصنف لم يفرق بين ذلك (وافعول نحو اجلود يجلود اجلواذا) زيادة الهمة والواو (وأما الرباعي المزيد فيه فأمثله) أى أبنيته بحكم الاستقرار (ثلاثة تفعل) زيادة التاء (كتدحرج تدحرج تدحرجا) ضمت لامه فراقبته وبين فله ويلحق به تجلبب أى لبس الجلباب وتجورب أى لبس الجورب وتفيق أى أكرث في كلامه وترهوك أى تبحر وتمسكن أى أظهر الدل والمسكنة (وافعلن) زيادة الهمة والنون (كاحرنجم) أى ازدحم (بحرنجم احرنجاما) ويقال حر جمت الإبل فأحر نجت أى رددت بعضها إلى بعض فارتدت وياحق به نحو اقعنسس واسلنقى ولا يجوز الإدغام والإعلال في المحقق لأنه يجب أن يكون مثل الملحق به لفظا والفرق بين بابي اقعنسس واحرنجم أنه يجب في الأول تكرير اللام دون الثاني (وافعلن) زيادة الهمة واللام وهو يسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى مخففة والأخيرة مشددة (نحو قشعر) جلده (يقشعر اقشعرا) أى أخذته قشعريرة (تنبيه: الفعل إما متعد وهو) أى الفعل (الذى يتعدى) من الفاعل أى يتجاوز (إلى المفعول به كقولك ضربت زيدا) فإن الفعل الذى هو الضرب قد جاوز الفاعل إلى زيد والصور مدفوع لأن المراد بقوله يتعدى معناه اللغوى وإعنا قيد المفعول بقوله به لأن المتعدى وغيره سيان في نصب ما عدا المفعول به نحو اجتمع القوم والأمير في السروق يوم الجمعة اجتماعا لتأديب زيد ونحو ذلك ولا يعترض بنحو ما ضربت زيدا لأن الفعل ضربت وهو قد يتعدى إلى المفعول به في نحو ضربت زيدا وإن أريد لفظ الفاعل والمفعول فهذا مدفوع بلا خلاف (ويسمى أيضا) أى التتعدى (واقعا) لوقوعه على المفعول به (ومجاوزا) أى لجأوزته الفاعل بخلاف اللازم (وإما غير متعد وهو) الفعل (الذى لم يتجاوز) الفاعل (إلى مفعول به كقولك حسن زيد) فإن الفعل الذى هو الحسن لم يتجاوز زيدا بل ثبت فيه (ويسمى) غير التتعدى (لازما) للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه (وغير واقع) لعدم وقوعه على المفعول به والفعل الواحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدى بالحروف فيسمى لازما وذلك عند تساوى الاستعمالين نحو شكرته وشكرت له ونصحت ونصحت له والحق أنه متعد واللام زائدة مطردة لأن معناه مع اللام هو المعنى بدونها والتتعدى واللازم بحسب المعنى (وتتعدى) أى تتعدى أنت الفعل اللازم وفي بعض النسخ وتعديته (في الثلاثي المجرد) خاصة بشيئين (بتضعيف العين) أى ينقله إلى باب التفعيل (أو بالهمزة) أى ينقله إلى باب الإفعال (نحو فرحت زيدا) فإن قولك فرح زيد لازم فلما قلت فرحته صار متعديا (وأجلسته) فإن قولك جلست لازم فلما قلت أجلسه صار متعديا (و) تعديته (بحرف الجر في الكل) من الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه لأن حروف الجر وضعت لتجر معانى الأفعال إلى الأسماء (نحو ذهبت زيد وانطلقت به) فإن ذهب وانطلق لازم فلما قلت ذلك صارا متعديين ولا يفرش من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت به بخلاف مررت به والذى يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لأن باء التعدية عنده بمعنى مع قال سيويه الباء في مثله كالهزمة والتضعيف شعنى ذهبت زيد أذهبتة ويجوز المصاحبة وعدمها وأما في الهزمة والتضعيف فلا بد من التغيير ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز أن يجتمع على فعل واحد حروف كثيرة إلا إذا كانت بمعنى واحد نحو مررت بزيد وعمرو فإنه لا يجوز بخلاف مررت بزيد بالبرية أى في البرية ولا يتعدى كل فعل بالهمزة

نحو اعشوشب اعشيشابا وافعلن نحو اقعنسس يقعنسس اقعنساسا وافعل نحو اسلنقى يسلنقى اسلنقاء وافعول نحو اجلود يجلود اجلواذا (وأما الرباعي المزيد فيه) فأمثله ثلاثة تفعل كتدحرج تدحرج تدحرجا وافعلن كاحرنجم يحرنجم احرنجاما وافعل نحو اقشعر يقشعر اقشعرا .

(تنبيه: الفعل إما متعد وهو الذى يتعدى إلى المفعول به كقولك ضربت زيدا ويسمى أيضا واقعا ومجاوزا، وإما غير متعد وهو الذى لم يتجاوز إلى مفعول به كقولك حسن زيد ويسمى لازما وغير واقع، وتعديته في الثلاثي المجرد بتضعيف العين أو بالهمزة نحو فرحت زيدا وأجلسته وبحرف الجر في الكل نحو ذهبت زيد وانطلقت به

وقس على هذا فعال
وتفعّل وافعلّ وافعل
واستعمل وافعل وافعل
ولاختبر حركات الألفاظ
في الأوائل فإنها زاء
ثبتت في الابتداء وتسقط
في الدرج والمبنى للمفعول
منه وهو الفعل الذي
يسم فاعله وهو ما كان
أوله مضموماً كفعل
وفعل وافعل وفعل
وفعل وفعل وفعل
وتفعل أو كان أوله
متحركاً منه مضموماً
نحو افعل واستعمل

لا يكاد يوجد (وهمة الوصل) فيما كان أول متحرك منه مضموعاً (تتبع هذا المضموم) الذي هو أول متحرك
 (في الضم) يعنى تكون مضمومة عند الابتداء كقولك مبتدأ استخراج المال مثلاً بضم الهمزة لتابعته
 التاء (وما قبل آخره) أى آخر المبنى للمفعول (يكون مكسوراً أبداً تقول نصر زيد واستخرج المال) وفي نحو
 افعل وافعل بقدر الأصل افعلل وافعلل وفي نحو افعلل كافتشع الأصل افعلل فتقلب كسرة اللام في افعلل
 فلي تأمل ولوقال ما كان أول متحرك منه مضموماً لكان كافياً كما تقدم والسر في ضم الأول وكسر ما قبل
 الآخر أنه لا بد من تغيير الفصل بين البنئ للفاعل والمفعول والأصل فعل فغيروه إلى فعل بضم الأول وكسر
 الثانى دون سائر الأوزان ليعد عن أوزان الاسم ولو كسر الأول وضم الثانى لحصل هذا الغرض لكن
 الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى من العكس لأنه طلب خفة بعد الثقل ثم حمل غير الثلاثى المجرى عليه في
 ضم الأول وكسر ما قبل الآخر وما يقال إن ضم الأول عوض عن المرفوع المحذوف فليس بشئ لأن المفعول
 المرفوع عوض عنه وهو كاف وجاء في قزلة بسكون الزاى والأصل قصده أسكن الصاد وأبدل زايها وحكى
 قطرب ضرب بقل كسرة الراء إلى الضاد وجاء عصر بسكون ما قبل الآخر وقرئ ردت في قوله تعالى ردت
 إلينا بكسر الراء وكل ذلك مما لا يعتد به تقضاً وجاء نحو جن وشل ووز كم وحمل وجبل وقثد وعل ووعلك مبنية
 للمفعول أبداً للعلم بفاعليها في غالب العادة أنه هو الله تعالى وعقب الماضى المضارع لأن الأمر فرع عليه وكذا
 اسم الفاعل والمفعول لا اشتقاقاً منه يقال (وأما المضارع فهو ما) أى الفعل الذى (كان في أوله إحدى
 الزوائد الأربع وهى) أى الزوائد الأربع (الهمزة والنون والتاء والياء يجمعها) أى تلك الزوائد الأربع
 قولك (أنتيت أو أنتين أو نأتى) وإنما زادوها فرقا بينه وبين الماضى وخصوا الزيادة به لأنه مؤخر بالزمان عن
 الماضى والأصل عدم الزيادة فأخذ المتقدم . ولقائل أن يقول هذا التعريف شامل لنحو أكرم وتكسر
 وتباعه فإن أوله إحدى الزوائد الأربع وليس بمضارع . ويمكن الجواب عنه بأننا لا نسلم أن أوله إحدى الزوائد
 الأربع لأننا نعنى بها الهمزة التى تكون للتكلم وحده والنون التى تكون له مع غيره وكذا الياء والتاء كما أشار
 إليه بقوله (فالهمزة للتكلم وحده) نحو أنصر أنا (والنون له) أى له تكلم (إذا كان معه غيره) نحو نصر نحن
 ويستعمل في التكلم وحده في موضع التخيم نحو قوله تعالى نحن نقص عليك (والتاء للمخاطب مفرداً)
 نحو أنت تنصر (ومثنى) نحو أنتما تنصران (ومجموعاً) نحو أنتم تنصرون (مذكران) المخاطب في هذه
 الأمثلة (أو مؤنثاً) نحو تنصرين تنصران (وللغائبة المفردة) نحو هى تنصر (ولثناها) نحوها
 تنصران (والياء للغائب المذكر مفرداً) نحو هو ينصر (ومثنى) نحوها ينصران (ومجموعاً) نحوهم
 ينصرون (ولجمع المؤنثة الغائبة) نحو هن ينصرن . واعتراض بأنه يستعمل في الله تعالى وليس بمؤنث ولا مذكر
 ولا مؤنث تعالى عن ذلك علو كبير قالوا لى أن يقال والياء للمعند ما ذكرنا . وأجيب بأن المراد من الغائب
 اللفظ فاذا قلنا فالله يحكم فالله لفظ مذكر غائب لأنه ليس بتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغائب . فان قلت لم
 زادوا هذه الحروف دون غيرها ولم خصوا كلا منها بخصوا . قلت لأن زيادة مستقرة للثقل وهم احتاجوا
 إلى حروف تزدل لنصب العلامات فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم
 إما بنفسها أو بعضها أغنى الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ومخرج
 الهمزة قريب من مخرجها وأعطوها للتكلم لأنه مقدم والهمزة أيضاً مخرجها مقدم على مخرج غيرها السكونها
 من أقصى الحلق ثم قلبوا الواو تاء لأن زيادتها تؤدى إلى الثقل لاسمها في مثل ووجل بالعطف وقلباناء كثير في
 الكلام نحو تراث وتجاه والأصل وراث ووجه قلبوها هنا أيضاً تاء وأعطوها للمخاطب لأنه مؤخر عنه بمعنى
 أن الكلام إنما ينتهى إليه والواو منتهى مخرجى الهمزة والياء لكونها شفوية وأتبعوه الغائبة والغائبتين
 ثلاثين بالغائب والغائبتين حيث أن التثنية بالمخاطب والمخاطبتين لكن هذا سهل ويوجد الفرق

وهمة الوصل تتبع
 هذا المضموم في الضم
 وما قبل آخره يكون
 مكسوراً أبداً تقول نصر
 زيد واستخرج المال (وأما
 المضارع) فهو ما كان في أوله
 إحدى الزوائد الأربع
 وهى الهمزة والنون
 والتاء والياء يجمعها أنتيت
 أو أنتين أو نأتى فالهمزة
 للتكلم وحده والنون له
 إذا كان معه غيره والتاء
 للمخاطب مفرداً ومثنى
 ومجموعاً مذكران أو مؤنثاً
 وللغائبة المفردة ولثناها
 والياء للغائب المذكر مفرداً
 ومثنى ومجموعاً ولجمع
 المؤنثة الغائبة

والذين فزادوا النون لمناسبتها إياها كما سبق (ولا يحذف) الجازم (نون جماعة المؤنث) فلا يقال لم ينصر
 في لم ينصرن (فانه) أي فان نون جمع المؤنث (ضمير كالواو في الجمع المذكور) وهو فاعل فلا يحذف (فيثبت على
 كل حال) بخلاف النونات الأخر فانه علامات للإعراب وهذه ضمير لا علامة للإعراب لأنها إذا اتصلت
 بالفعل المضارع صار مبنيا لأنه إنما أعرب لمشابهة الاسم ولما اتصل به النون التي لا تتصل إلا بالفعل رجح
 جانب الفعلية وصارت النون من الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الإعراب بالحرف والحركة
 على ما لا يخفى ردا إلى ما هو الأصل في الفعل أعني البناء وأشار إلى الأمثلة بقوله (تقول لم ينصر لم ينصر
 لم ينصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا
 وجاء في الضرورة غير جازمة وجاء أيضا مفصلا بينها وبين المحزوم وجاء حذف المحزوم بعدها قال (و) اعلم
 أنه (يدخل) على الفعل المضارع (الناصب) وهو أن ولن وكى وإذن والأصل أن والوفاق فرع عليها وإنما
 عملت النصب لكونها مشابهة لأن وهي تنصب الأسماء وهذه تنصب الأفعال (فيبدل من الضمة إلى الفتحة)
 كما هو مقتضى الناصب فان النصب يكون بالفتحة كما أن الرفع يكون بالضمة والجزم بالسكون فان قيل كان
 من الواجب أن يقول من الرفع إلى النصب لأنه معرب والضم والفتح إنما يستعملان في البنيات فالجواب
 أن الغرض بيان الحركة دون تعرض للأعراب والبناء والحركة من حيث هي حركة الضم والفتح
 والسكس لا الرفع والنصب والجزم فان هذا أمر زائد قليلا (ويسقط النونات) لأنها علامة الرفع (سوى
 نون الجمع المؤنث) لماذا كمن أنه ضمير لا علامة الإعراب وإنما أسقط الناصب هذه النونات حملته على
 الجازم لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء فكما حمل النصب على الجر في الأسماء في التنبيه والجمع
 فكذلك هنا حمل النصب على الجزم وحذفت النونات المحذوفة حال الجزم (تقول لن ينصر لن ينصر لن ينصروا
 لن ينصروا لن ينصروا لن ينصروا لن ينصروا لن ينصروا لن ينصروا لن ينصروا لن ينصروا لن ينصروا لن ينصروا
 لام الأمر) لأن المضارع لما دخله لام الأمر شبه أمر المخاطب في كونه للطلب وهو مبني في الأصل ولم يمكن بناء
 ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تعذر الإعراب فأعرب بأعراب يشبه البناء وهو السكون لأنه الأصل
 في البناء فاللام لكون المشابهة مستفادة منه عمل عمل الجزم وتكون مكسورة تشبيها باللام الجارة لأن الجزم
 بمنزلة الجار وفتحها لغة لكن إذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم جازا سكتها قال الله تعالى فيضحكوا قليلا
 وليكوا كثيرا وقال تعالى ثم ليقتضوا فتهم قرىء بسكون اللام وكسرها وقوله (فتقول في أمر الغائب)
 إشارة إلى أنه لا يؤمر به المخاطب لأن المخاطب له صيغة تخصه وقرىء فلفظ حوا بالثناء خطابا وهو شاذ وجاز
 في المجهول لتضرب أنت الخ لأن الأمر ليس للفاعل المخاطب لأن الفاعل محذوف وكذا الأضرب أنا ولتضرب
 نحن ونحو ذلك لأن الأمر بالصيغة يختص بالمخاطب فلا بد من استعمال اللام في هذه المواضع لأنها غير
 المخاطب فكان على المصنف أن يقول فتقول في أمر غير المخاطب ويمثل بالمتكلم والمخاطب المجهول وفي
 الحديث قوموا فلا أصل لكم في التنزيل ولنحمل خطاياكم وإذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم
 غائب فالقياس تغليب الحاضر على الغائب نحو افعلا وافعلا ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب
 لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه الصلاة
 والسلام لتأخذوا مصافكم وقد جاء في الشذوذ حذفها وجزم الفعل كقوله .

محمد تغد نفسك كل نفس إذا ماخفت من أمر تبالا

أي لتند وأجاز الفراء حذفها في التثنية كقوله قل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا
 الصلاة والحق أنه جواب الأمر والشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء وإنما اختص هذا الأمر باللام
 والمخاطب بغيرها لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف به أولى وأمثاله (لينصر لينصروا

لتنصروا لتنصر لتنصرا لينصرن) وفي المجهول لتنصر أنت لتنصر لتنصروا لتنصروا لتنصروا
لأنصير لتنصير (وقس على هذا ليضرب وليعلم وليدخل وليدحرج وغيرها) من نحو ليكرم وليقاتل
وليفرح وليكسر وليتباع وليقطع واجتمع إلى آخر الأمثلة على قياس المجزوم (ومنها) أى ومن الجوازم
(لا الناهية) وهى التى يطلب بها ترك الفعل وإسناد النهى إليها مجاز لأن الناهى هو التكلم بواسطتها وإنما
عملت الجزم لكونها نظيرة لام الأمر من جهة أنهما للطلب وتقيضها من جهة أن اللام لطلب الفعل وهى
لطلب تركه بخلاف لا النافية إذا لاطلب فيها (فتقول فى نهى الغائب لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا لا تنصروا
لا تنصرا لا ينصرن وفى نهى الحاضر لا تنصرا لا تنصروا لا تنصروا لا تنصروا لا تنصروا لا تنصروا وهكذا
قياس سائر الأمثلة) من نحو لا يضرب ولا يعلم ولا يدخل ولا يدحرج إلى غير ذلك كآزى فى الجوازم وقد جاء فى
التكلم قليلا كلام الأمر (وأما الأمر بالصيغة) سمي بذلك لأن حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام
(وهو أمر الحاضر) أى المخاطب (فهو جار على لفظ المضارع المجزوم) فى حذف الحركات والنونات
التي تحذف فى المضارع المجزوم وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته أى لا تتخالف صيغة الأمر
صيغة المضارع إلا بأن يحذف حرف المضارعة ويعطى آخره حكم المجزوم وإنما قال جار على لفظ المضارع
المجزوم لثلاثتهم أنه أيضا مجزوم ومعرّب كما هو مذهب الكوفيين فإنه ليس بجزوم بل هو مبنى أجرى مجرى
المضارع المجزوم أما البناء فلا أنه الأصل فى الفعل وما أعرب منه فله شباهته الاسم وهذا لم يشبه الاسم فلم يعرب
والكوفيون على أنه مجزوم وأصل الفعل لتضع فحذفت اللام اسكترة الاستعمال ثم حذفت حرف المضارعة
خوف الالتباس بالمضارع وليس بالوجه لأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار وما ذكره خلاف الأصل
فلا يرتكب وأما إجراؤه مجرى المجزوم فلا لأن الحركات والنونات علامة الإعراب فينا فى البناء ولذا لم تحذف
نون جماعة المؤنث وإذا أجرى على المجزوم (فان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا) كتدحرج
(فتسقط) أنت (منه) أى من المضارع (حرف المضارعة) من المضارع للفرق (وتأتى بصورة الباقي)
أى بعد حذف حرف المضارعة (مجزوما) فى هذا اللفظ حذازة لأن صورة الباقي ليست بمجزومة بل مثل
المجزوم فالتوجيه أن يقال حذف المضاف وهو أداة التشبيه تنبيه على المبالغة والأصل مثل المجزوم وهذا كثير
فى الكلام أو يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا أو يجعل مجزوما مفعول تاتى والباء لغير التعديّة
أى يأتى مجزوما ليكون بصورة الباقي فيكون من باب القلب والمعنى ويأتى الباقي بصورة المجزوم ولم يقل
مجزومة لأنه حال من الباقي أو لأنه وصف للفعل أى حال كونها فعلا مجزوما وإذا حذفت حرف
المضارعة وعامات آخره معاملة المجزوم (فتقول فى الأمر من تدحرج دحرج دحرجا دحرجوا دحرجى
دحرجا دحرجن) ويستعمل لفظ الجمع للواحد فى موضع التفضيم كقوله :

ألا فارحمونى يا إله محمد فان لم أكن أهلا فأنت له أهل

وكذا تقول فى كل ما يكون بعد حرف المضارعة منه متحركا نحو فرح (وقاتل وتكسر وتباعدا
وتدحرج) وأخواته وإنما اشتق من المضارع لأن الماضى لا يؤمر به فلا مناسبة بينهما (وإن كان) أى
(ما بعد حرف المضارعة ساكنا) كافى ينصر (فتحذف منه حرف المضارعة وتأتى بصورة الباقي مجزوما)
حال كون هذا الباقي مجزوما (مزيدا فى أوله همزة وصل مكسورة) أما زيادتها فلدفع الابتداء بالساكن وأما
تخصيصها بالزيادة دون غيرها من الحروف فلا أنها أقوى الحروف والابتداء بالأقوى أولى وأما كسرها فلا أنها
زبدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسرة كما هو
الأصل فى تحريك الساكن وظاهر مذهب سيويه أنها زبدت متحركة بالكسرة التى هى أعدل لأننا
نحتاج إلى متحرك للسكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه وسميت همزة وصل لأنها يتوصل بها

لينصروا لتنصر لتنصرا
لينصرت . وقس على
هذا ليضرب وليعلم
وليدخل وليدحرج
وغیرها ومنها لا الناهية
فتقول فى نهى الغائب
لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا
لا تنصروا لا تنصروا لا
ينصرن وفى نهى الحاضر
لا تنصرا لا تنصروا لا تنصروا
لا تنصروا لا تنصروا لا
تنصرن وهكذا قياس
سائر الأمثلة (أما
الأمر بالصيغة) وهو أمر
الحاضر فهو جار على
لفظ المضارع المجزوم
فان كان ما بعد حرف
المضارعة متحركا
فتسقط منه حرف
المضارعة وتأتى بصورة
الباقي مجزوما فتقول
فى الأمر من تدحرج
دحرج دحرجا دحرجوا
دحرجى دحرجا دحرجن
وقاتل وتكسر وتباعدا
وتدحرج ، وإن كان
ما بعد حرف المضارعة
ساكنا فتحذف منه
حرف المضارعة وتأتى
صورة الباقي مجزوما
مزيدا فى أوله همزة وصل
مكسورة

إلى النطق بالساكن ومماها الخليل سلم اللسان لذلك فتكون مكسورة في جميع الأحوال (إلا حال
 (أن يكون عين المضارع منه) أى من الباقي أو من المضارع (مضموماً قضمها) أى تلك الهمزة إتياناً
 لمناسبتها حركة لعين ولأنها لو كسرت لثقل الخروج من الكسر إلى الضم ولو فتحت لالتبس المضارع إذا
 كان للتكلم (فتقول انصر انصر انصروا انصروا انصروا) وكذا ضرب واعلم واقطع واجتمع
 واستخرج) ثم استشر اعتراضاً بأن أكرم بفتح الهمزة أمر من تكرم وما بعد حرف المضارعة ساكن
 وعينه مكسورة فلم يزد في أوله همزة وصل مكسورة فأجاب بقوله (فتحوا همزة أكرم بناء على الأصل
 المرفوض) أى التروك (فإن أصل يكرم يؤكرم) لأن حروف المضارعة هي حروف الماضى مع زيادة حرف
 المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو أكرم ثم حملوا يكرم وتكرم ونكرم عليه وقد
 استعمل الأصل المرفوض قال * فإنه أهل لأن يؤكرما * فلما رأوا أنه زول علة الحذف عند اشتقاق
 الأمر بحذف حرف المضارعة ردوها لأن همزة الوصل إنما هي عند الاضطراب قالوا من يؤكرم أكرم كما
 قالوا من تدرج دحرج فلا يكون من القسم الثانى بل من القسم الأول وقوله بناء نصب على المصدر بفعل
 محذوف في موضع الحال أو على المفعول له وهذا أولى (واعلم أنه) الضمير للسان (إذا) اجتماع تاء في أول
 مضارع تفعل وتفاعل وتفعّل وذلك حال كونه فعل المخاطب أو المخاطبة مطلقاً أو الغائبة المفردة أو
 للشئاء إحداها حرف المضارعة والثانية التي كانت في أول الماضى (فيجوز إثباتهما) أى إثبات التاءين
 وهو الأصل (نحو تتجنب وتتقاتل وتندرج ويجوز حذف إحداها) أى التاءين تخفيفاً لأنه لما اجتمع
 مثلاً ولم يمكن الادغام لرفضهم الابتداء بالساكن حذفوا إحدى التاءين ليحصل التخفيف كما تقول تتجنب
 وتتقاتل وتندرج (وفي التزيل فأنته تصدى) والأصل تصدى أى تعرض وكان فعلاً ماضياً لوجب
 أن يقال تصدّيت لأنه خطاب (ونارا تلظى) أى تلهب والأصل تلظى إذ لو كان ماضياً لوجب أن يقال تلظت
 (وتنزل الملائكة) والأصل تنزل واختاف في المحذوف فذهب الصربون إلى أنها الثانية لأن الأولى حرف
 المضارعة وحذفها محل وقيل الأولى لأن الثانية للمطاوعة فحذفها محل والوجه هو الأول لأن رعاية كونها
 مضارعاً أولى ولأن الثقل إنما يحصل عند الثانية وإنما قال المضارع تفعل وتفاعل وتفعّل بلفظ المبني للفاعل
 لانتبيه على أن الحذف لا يجوز في المبني المفعول أصلاً لأنه خلاف الأصل فلا يرتكب إلا في الأقوى وهو المبني
 للفاعل ولأنه من هذه الأبواب أكثر استعمالاً من المبني للمفعول فالتخفيف أولى ولأنه لو حذفت التاء
 الأولى المضمومة لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف منه التاء لأن الفارق هو التاء المضمومة ولو حذفت التاء
 الثانية لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فعل وفاعل وفعل (واعلم أنه متى كانت فاء افتعل صاداً أو صاداً
 أو طاء أو ظاء قلبت تاؤه) أى افتعل (طاء) لتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف فاختر الطاء
 لقبها من التاء مخرجاً. والحاصل عندنا يرجع إلى السماع عند العرب إلى التخفيف (فتقول في افتعل من
 الصلح اصطليح) والأصل اصطليح (و) في افتعل (من الضرب اضطرب) والأصل اضطرب ولاضطراب
 الحركة والموج والبحر يضطرب أى يهوج بعضه بعضاً (و) في افتعل (من الطرد اطرده) والأصل
 اطرده (و) في افتعل (من الظلم اظلم) والأصل اظلم. واعلم أن الوجه في نحو اصطليح واضطرب عدم
 الادغام لأن حروف الصغير وهي الزاي العجمة والسين والصاد المهملتان لا تندغم في غيرها وحروف ضوى
 مشفرة بالصاد والسين المعجمتين والراء المهملة لا تندغم فيما يقاربها قليلاً ما جاء أصح واضرب بقلب الثانى إلى
 الأول ثم الادغام وهذا عكس قياس الادغام فعلاه رعاية لصغير الصاد واستطالة الصاد ونصف اصطليح
 في اصطليح أى نام على جنب وقرى لبعض شأنهم ونحذف بهم ويفرلهم وذى العرش سبيلاً بالادغام
 وأما في نحو اطرده فيجوز الادغام لاجتماع اللامين مع عدم المانع من الادغام وأما في نحو اظلم فتلاوة أوجه

إلا أن يكون عين المضارع
 منه مضموماً قضمها
 فتقول انصر انصر انصروا
 انصروا انصر انصروا وكذا
 اضرب واعلم واقطع
 واجتمع واستخرج فتحو
 همزة أكرم بناء على الأصل
 المرفوض فإن أصل يكرم
 يؤكرم. واعلم أنه إذا
 اجتمع تاءان في أول
 مضارع تفعل وتفاعل
 وتفعّل فيجوز إثباتهما
 نحو تتجنب وتتقاتل
 وتندرج ويجوز حذف
 إحداها وفي التزيل فأنته
 له تصدى ونارا تلظى
 وتنزل الملائكة. واعلم
 أنه متى كان فاء افتعل صاداً
 أو صاداً أو طاء أو ظاء
 قلبت تاؤه طاء فتقول
 في افتعل من الصلح اصطليح
 ومن الضرب اضطرب ومن
 الطرد اطرده ومن الظلم اظلم

الأول اظلم بلا دغام والثاني اظلم بالطاء المهملة بقلب المعجمة إليها كما هو القياس والثالث ظلم بالطاء المعجمة بقلب المهملة إليها ورويت الوجوه الثلاثة في قول زهير :

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوًا ويظلم أحيانًا فيظلم

(وكذلك سائر تصرفاته) كل واحد منها فإنه يجري فيها ذلك (نحو اصطلاح يصطلاح) اصطلاحًا فهو مصطلح وذلك مصطلح عليه (والأمر اصطلاح والنهي لا تصطلاح) وكذلك يضطرب فهو مضطرب ويطرده فهو مطرد ويظلم فهو مظلم وكذلك في باقي الأمثلة بأسرها (و) اعلم أنه (مق) كان فاء الفعل دالا أو ذالا أو زايًا (معجمة) (قلت تاؤه) أي تاء افتعل (دالا) مهمة تخفيفا (فتقول في افتعل من الداء) وهو الدفع (والد كر) وهو ضد النسيان (والزجر) وهو المنع والنهي (ادرا) والأصل ادترأ ولا يجوز غير الادغام (وادكر) والأصل إذتكر وفيه ثلاثة أوجه إذ ذكر بلا إدغام وإذ كر بالذال المعجمة بقلب المهملة إليها وإذ كر بالذال المهملة بقلب المعجمة إليها قال الشاعر :

تتجى على الشوك جزازا مقضبا والمهرم تديره إدراء عجبا

وفي التنزيل ادكر بعدامة (وازدجر) والأصل از تجرفيه وجهان البيان نحو از دجر وفي التنزيل وقالوا محنون واز دجر والادغام بقلب الدال زايًا از دجر دون العكس لفوات صغير الزاي وأما قلب تاء افتعل مع الحميم دالا كما في قوله : فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجدز شيحا والأصل اجترأ أي قطع فسادا ليقاس عليه والقلبان المقدمان على سبيل الوجوب (ومق) كان فاء افتعل واوا أو ياء أو ثاء قلبت الواو والياء والياء ثاء ثم أدغمت في ثاء افتعل نحو اتقى واتسر واتغر (فتقول في افتعل من الوعد اتعد ومن اليسر اتسر ومن الثغر اتغر) (ويلحق الفعل) حال كون الفعل (غير الماضي والحال نونان للتوكيد) ولا يلحقان الماضي والحال قبل لاستدعائهما الطلب والطلب إنما يطلب في العادة ما هو المراد له فكان ذلك مقتضيا لتأكيده لأن غرضه في تحصيله والطلب إنما توجه إلى المستقبل الغير الموجود وقيل لأن الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التأكيده وأما الحاصل في الزمان الحال فهو وإن كان يحتمل التأكيده بأن يحجر المتكلم بأن الحاصل في الحال متصف بالمبالغة التأكيده لكنه لما كان موجودا وأمكن للمخاطب في الأغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اخص نون التأكيده بغير الموجود الأولى بالتأكيده أي الاستقبال ولا يتوهم جواز إلحاقها بالمستقبل الصرف من سيضرين وسوف يضرين فانهما لا يلحقان في السعة إلا ما فيه معنى الطلب أو شبهه وعليه جميع المحققين حيث قالوا ولا يلحق الاستقبال في معنى الطلب كالأمر والنهي والاستفهام والتثنية والعرض والقسم لكونه غالبا على ما هو المطلوب وأشبهه بالقسم نحو إما تفعلن في أن ما للتأكيده كلام القسم ولأنه لما أكد حرف الشرط بما كان تأكيده للشرط أولى وقد يلحق بالنفي تشبيهها له بالنهي وهو قليل، ومنه قول الشاعر :

يحسبه الجاهل مالم يعلم شيخا على كرسية معهما

أي لم يعلمن قلبت النون ألفا للوقوف قال الله تعالى لنسفعا أي لنسفعا فان قلت لم ألحق بالمستقبل الصرف في قوله :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات

قلت لأنه شبهه بالنفي من حيث إن ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي مشبه بالنهي وهو مع ذلك خلاف القياس لا يعتد به وقال سيدي به يجوز في الضرورة أنت تفعلن وهاتان النونان إحداها (خفيفة) ساكنة (كقوله اضربين) (و) الأخرى (ثقيلة مفتوحة) نحو اذهبن وفي بعض النسخ بالنصب أي حال كون إحداها خفيفة ساكنة والأخرى ثقيلة مفتوحة في جميع الأفعال (إلا فها) أي في الفعل الذي (تختص) النون الثقيلة (به) أي بذلك الفعل يعني أن من بين النونين تختص الثقيلة بهذا الفعل أي تنفرد بلحق هذا الفعل كما يقال تختص بالعبادة أي لا نعبد غيرك وبهذا ظهر فساد ما قيل إنه كان حق

وكذلك سائر تصرفاته
نحو اصطلاح يصطلاح
اصطلاحا فهو مصطلح
وذلك مصطلح والأمر
اصطلاح والنهي لا تصطلاح
ومق كان فاء افتعل دالا
أو ذالا أو زايًا قلبت تاؤه
دالا فتقول في افتعل من
الداء وهو الدفع (والد كر)
وهو ضد النسيان (والزجر)
أمرأ وإدكر وازدجر
ومق كان فاء افتعل واوا
أو ياء أو ثاء قلبت الواو
والياء والياء ثاء ثم أدغمت
في ثاء افتعل نحو اتقى
واتسر واتغر . ويلحق
الفعل غير الماضي والحال
نونان للتأكيده خفيفة
ساكنة وثقيلة مفتوحة
إلا فها تختص به

العبارة أن يقول إلا في الفعل الذي يختص بالثقيلة أى لا يعم الثقيلة والخفيفة لأن الثقيلة لا تختص بفعل الاثنين وفعل جماعة النساء بل تعم الجميع (وهو) أى ما تختص به (فعل الاثنين و) فعل جماعة النساء فهي) أى النون الثقيلة (مكسورة فيهما أبداً) أى فى فعل الاثنين وجماعة النساء فالضيم عائد إلى الفعل ويجوز أن يكون عائداً إلى ما (فتقول اذهبان للاثنين واذهبان للنسوة) بكسر النون فيهما تشبيهاً لها بنون الثنية لأنها واقعة بعد الألف مثل نون الثنية وأما ما أجاز به يونس والكوفيون من دخول الخفيفة فى فعل الاثنين وجماعة النساء باقية على السكون عند يونس ومتحركة بالكسر عند بعض وقد حمل عليه قوله تعالى ولا تتبعان تخفيف النون فلا يصلح التعويل لخالفه القياس واستعمال الفصحاء وهى ليست فى تتبعان للنأ كيد بل للثنية ولا نافية (فتدخل) أنت (ألفا بعد نون جمع المؤنث) كما تقول اذهبان والأصل اذهبين فأدخلت ألفا بعد نون جمع المؤنث وقبل النون الثقيلة (لتفصل) تلك الألف (بين النونات) الثلاثة نون جماعة النساء والمدغم فيها غيرها واختص الألف لحقتها (ولا تدخلها) أى فعل الاثنين وجماعة النساء النون (الخفيفة) لا يقال اضربان واضربان (لأنه يلزم) من دخولها فيهما (التقاء الساكنين على غير حده) وهما الألف والنون وحينئذ لو حركتها لأخرجتها عن وضعها لأنها لا تقبل الحركة بدليل حذفها فى اضرب القوم الأصل اضربن القوم دون تحريكها قال الشاعر :

لاتهين الفقير علك أن تر كع يوماً والدهر قد رفعه

أى لاتهين الفقير وإلا لوجب أن يقال لاتهين لأنه نهى حذف النون لالتقاء الساكنين ولم تحرك ولو حذف الألف من فعل الاثنين لالتبس بفعل الواحد ولو حذفها من فعل جماعة النساء لأدى إلى حذف ما زيد لغرض هكذا ذكروا وقالوا لا يقول لا نسلم أنه يلزم من دخولها فى فعل جماعة النساء التقاء الساكنين وهو ظاهر لأنك تقول اضربن فلأودختها وقلت اضربن لا يكون من التقاء الساكنين فى شئ وأشار ابن الحاجب إلى جوابه بأن الثقيلة هى الأصل والخفيفة فرعها وأدخلت الألف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع من على الأصل ألا ترى أن يونس حين أدخلها فى فعل الاثنين وجماعة النساء أدخل الألف وقال اضربان واضربان دون اضربن وفيه نظر لأن أصالة الثقيلة إنما هى عند الكوفيين على ما نقل من أن الفرع لا يجب أن يجرى على الأصل فى جميع الأحكام ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضى أصالة الخفيفة لأن التأكيد فى الثقيلة أكثر فالمناسب أن يعدل من الخفيفة إليها ولما قال إنه يلزم التقاء الساكنين على غير حده كأنه قيل ما حده ومتى يجوز فقال (فان التقاء الساكنين إنما يجوز) أى لا يجوز إلا (إذا كان الأول) من الساكنين (حرف مد) وهو الألف والواو والياء سوا كن (و) كان (الثانى) منهما (مدغماً) فى حرف آخر (نحو دابة) فإن الألف والباء ساكنان والألف حرف مد والباء مدغم فجاز لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلاً لأن المدغم فيه متحرك فيصير الثانى من الساكنين كلاً ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين لخالص السكون وكان الأولى أن يقول لين يدخل فيه نحو خويصة ودوية لأن حرف اللين أعم من حرف المد كما سنذكره لكن المصنف رحمه الله عليه لا يفرق بينهما وفى عبارته نظر لأن إنما تفيد الحصر كافرنا وهذا غير مستقيم على ما لا يخفى فان التقاء الساكنين جاز فى الوقف مطلقاً فانه محل التخفيف يجوز يدوم وعمره وبكر سلمنا أنه أراد غير الوقف لكنه يجوز فى غير الوقف فى الاسم العرف باللام الداخلة عليه همزة الاستفهام نحو أحسن عندك بسكون الألف واللام وهذا قياس مطرد لئلا يلتبس الخبر وفى التنزيل آلاّن يسكون الألف واللام وفى بعض القراءات من بعد ذلك لبعض شأنهم وذى العرش سيلا واللى ومحاى ومما ونحو ذلك فلا وجه للحصر ويمكن الجواب بأن كل ذلك من الشواذ ومراده غير الشاذ فان قلت فلم

لم يحز في نحو ٧ في الدار أنا وقالوا ادار أنا مع أن الأول حرف مد والثاني مدغم قلت جوازه مشروط بذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود الشرط كما تقدم في أبي يأنى (ويحذف من الفعل معهما) أى مع النونين (النون التي في الأمثلة الخمسة كتحذف مع الجوازم وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين) لما سبق من أن النون التي في هذه الأمثلة علامة الإعراب والفعل مع نون التأكيدي بصير مبنيا لما ذكرنا في نون جماعة النساء واعلم أن قوله هذا يوجبهم جواز دخول كل من النونين في الأمثلة الخمسة واثنان منها يفعلان وتفعلان فقد تقرر أن الحفيفة لا تدخلهما وأجاب بعضهم بأنه تنبيه على أن النون تحذف من الفعل معهما على مذهب يونس حيث أجاز دخولهما في يفعلان وتفعلان وفساده يظهر بأدنى تأمل إذ لا أثر في الكتاب من مذهب يونس لكن يمكن الجواب عنه بأن تقول النون في الأمثلة الخمسة تحذف مع النون الحفيفة والثقيلة وهذا إنما يكون عند ثبوت المية وأما ما لا يثبت مع المية كيفعلان وتفعلان فلا يكون الحذف ثمة وقد تقدم أنه لا مية بين الحفيفة وفعل الاثنين فلا يكون فيه ذلك فافهم فانه لطيف (ويحذف) مع حذف النون (واو يفعلون و) واو (تفعلون) أى فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطب (وباء تفعلين) أى فعل الواحدة المخاطبة لأن التقاء الساكنين وإن كان على حده على ما ذكره المصنف لكنه نقلت الكلمة فيه واستطالت كانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء فحذفناهما مع الثقيلة وأما مع الحفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده ولم تحذف الألف من يفعلان وتفعلان لثلاثا يلبس بالواحد والقياس يقتضى أن لا تحذف الواو والياء أيضا كما هو مذهب بعضهم إذ كل منهما في هذه الأمثلة ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على حده لكن قد ذكرنا أنه لا يجب بل يجوز وإن كان على حده وقيل حد التقاء الساكنين أن يكون الأول حرف لين والثاني مدغما ويكونان في كلمة فهو هنا ليس على حده لأنه في كلتين الفعل ونون التأكيدي لكن اغتفر في الألف وإن لم يكن على حده لدفع الالتباس ولكونها أخف ولعله مراد المصنف ولم يصرح به اكتفاء بتشبيهه بكلمة واحدة أعني دابة وكذا فعل العلامة جاز الله رحمة الله عليه وهما موضع تأمل في الجملة تحذف الواو والياء (إلا إذا انفتح ما قبلهما) فانهما لا يحذفان حيث لا يمد ما يدل عليهما أعني الضم والكسر بل تحرك الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين (نحو لا تخشون) أصله تخشون حذف ضم الياء للثقل ثم الياء لالتقاء الساكنين فليل تخشون وأدخل لا الناهية فحذفت النون فليل لا تخشوا فلما أدخل نون التأكيدي التقي ساكنان الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حرك ما يناسبه وهو الضم لكونه أخف فليل لا تخشون وهى نهى المخاطب لجماعة الذكور (ولا تخشين) أصله تخشين حذفت كسرة الياء ثم الياء وأدخل لا وحذفت النون وقيل لا يخشى فلما ألحق نون التأكيدي التقي ساكنان الياء والنون فلم تحذف الياء لما مر بل حرك بالكسر لكونه مناسباً له وهو نهى المخاطبة (ولتبون) أصله تبون فأعلل إعلال تخشون فليل تبون فأدخل نون التأكيدي وحذفت نون الإعراب وضمت الواو كما في لا تخشون وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنيا للمفعول من البلاء وهو التجربة (فلما ترين) أصله ترين على وزن تفعلين حذف الهجزة كما سيجىء فليل ترين ثم حذفت كسرة الياء ثم الياء ولك أن تقول في الجميع قلبت الواو والياء ألفا لنحر كهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذف الألف وهذا أولى وإياك أن تظن أن المحذوف واو الضمير وتأوه كما ظن صاحب الكواشى في تفسيره فانه من بعض الظن بل المحذوف لام الفعل لأنه أولى بالحذف من ضمير الفاعل وهو ظاهر فليل ترين فأدخل إماما وهى من حروف الشرط فحذفت النون علامة للجرم وألحق نون التأكيدي وكسر الياء ولم يحذف لما ذكر في لا تخشين فصار إماما ترين وقد أخطأ من قال حذف النون لأجل نون التأكيدي لأنه لا يحقه قبل دخول إماما لما تقدم في أول البحث وكذا لا تخشون ولا تخشين بخلاف لتبون فانه لحقه لكونه جواب القسم وعلى هذا الحفيفة نحو لا تخشون ولا تخشين ولم

ويحذف من الفعل معهما
النون التي في الأمثلة الخمسة
كما تحذف مع الجوازم
وهى يفعلان وتفعلان
يفعلون وتفعلون وتفعلين
ويحذف واو يفعلون
وتفعلون وباء تفعلين إلا
إذا انفتح ما قبلهما نحو
لا تخشون ولا تخشين
ولتبون فلما ترين

(19)

ويكسر آخر الفعل إذا
كان فعل الواحدة المحاطة
فيقول في أمر الغائب
مؤكدا بالنون الثقيلة
لينصرن : لينصرت
لينصرن لتنصرن لتنصران
لينصرنان وبالخفيفة
لينصرن لينصرن لتنصرن
وتقول في أمر الحاضر
مؤكدا بالنون الثقيلة
انصرن انصرن انصرن
انصرن انصران انصرنان
وبالخفيفة انصرن انصرن
وقس على هذا نظائره
وأما اسم الفاعل والمفعول
من الثلاثي المجرد فالأكثر
أن يجرى اسم الفاعل منه
فاعل يقول ناصر ناصران
نصرون نصار ونصر
نصرة ناصرة ناصران
انصرت ونواصر الأكثر
أن يجرى اسم المفعول منه
لي مفعول تقول منصور
منصوران منصورون
منصورة منصورتان
منصورات ومناصير تقول
نوربه مرور بهما مرور
م مرور بها مرور بها
نور بهن مرور بك
نور بك مرور بك مرور
ن مرور بك مرور
ن مرور به مرور بنافثن
جمع وتؤنث وتذكر
نمير فيما يتعدى بحرف
ن لا اسم المفعول ونصير
المفعول كالنقل يجرى

قد يجيء بمعنى الفاعل كالرحيم بمعنى الراحم وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى

المفعول) وأمثاتها في الثنية والجمع والتذكير والتأنيث كاملة اسم الفاعل والمفعول لأنه يستوي لفظ
 للذكر والمؤنث في الذي يعنى المفعول إذا ذكر الموصوف نحو رجل قتل وامرأة قتل بخلاف مررت بقتيل
 فلان وقتيلته فانهما لا يستويان لحوف اللبس هذا في الثلاثي المجرد (وأما ما زاد على الثلاثة) ثلاثيا كان
 أو رباعيا (فالقابط فيه) أى في بناء اسم الفاعل والمفعول منه والمراد بالقابط أمر كلى منطبق على
 الجزئيات (أن تضع في مضارعه الميم للضمومة موضع حرف المضارعة وتكسر ما قبل الآخر) أى آخر المضارع
 (في) اسم (الفاعل) كما فعلت في أكثر فعله وهو البنى للفاعل (وفتحه) أى ما قبل الآخر (في) اسم
 (المفعول) كما فتحة في فعله أعنى المبني للمفعول (نحو مكرم) بالكسر اسم فاعل (ومكرم) بالفتح اسم مفعول
 (ومدحرج ومدحرج ومستخرج ومستخرج) وكذا قياس باقي الأمثلة إلا ما شذ من نحو أسهب أى
 أطنب وأكثر في الكلام فهو مسهب وأحصن فهو محصن وأفلج أى أفاش فهو ملفج بفتح ما قبل الآخر في
 الثلاثة اسم الفاعل وكذا أعشب السكان فهو عاشب وأورس فهو وارس وأيفع العلام فهو يافع ولا يقال
 معشب ومورس ولا موقع (وقد يستوي لفظ اسم الفاعل واسم المفعول في بعض المواضع كعجاب
 ومنجاب ومختار ومضطر ومنقد ومنصب) في اسم الفاعل (ومنصب فيه) في اسم المفعول (ومنجاب) أى منقطع
 ومنكشف في اسم الفاعل (ومنجاب عنه) في اسم المفعول فان لفظ اسم الفاعل والمفعول في هذه الأمثلة
 مستو لسكون ما قبل الآخر بالادغام في بعض وبالقرب في بعض والفرق إنما كان بجر كته فلما زالت الحركة
 استويا (ويختلف في التقدير) لأنه يقدر كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل وفتح في المفعول وبفرق في
 الآخرين بأنه يلزم مع اسم المفعول ذكر الجار والمجرور لكونهما لازمين بخلاف اسم الفاعل لا يقال لا نسلم
 استواءها في الآخرين لأننا نقول اسم الفاعل والمفعول هما لفظنا منصوب ومجاوب والجار والمجرور شرط
 لا شرط له وإذا قد فرغنا من السالم وقدحان أن نسرع في غيره فنقول قديتين من تعريف السالم أن غير
 السالم ثلاثة هي المضاعف والمعتل والمهموز والمصنف رحمة الله عليه يذكرها في ثلاثة فصول مقدما المضاعف
 وإن كان ملحقا بالمعتلات فناسب أن يذكر عقبها لئلا يظن قدمه لمشابهة السالم في قلة التثنية وكون حروفه

المفعول وأما ما زاد على
 الثلاثة فلقاطب فيه أن
 ضع في مضارعه الميم
 الضمومة موضع حرف
 المضارعة وتكسر
 ما قبل الآخر في الفاعل
 وفتح في المفعول نحو
 مكرم ومكرم ومدحرج
 ومدحرج ومستخرج
 ومستخرج . وقد
 يستوي لفظ اسم
 الفاعل واسم المفعول
 في بعض المواضع كعجاب
 ومنجاب ومختار ومضطر
 ومنقد ومنصب ومنصب
 فيه ومنجاب ومنجاب
 عنه ويختلف في التقدير .
 ﴿فصل المضاعف﴾

حروف الصحيح قائلا .
 ﴿فصل المضاعف﴾ هو اسم مفعول من ضاعف قال الخليل التضخيف أن يزداد على الشيء فيجعل اثنين
 أو أكثر وكذلك أضعاف المضاعف (ويقال له) أى للمضاعف (الأصم) لتحقيق الشدة فيه بواسطة
 الادغام يقال حجر أصم أى صلب وكان أهل الجاهلية يسمون رجبا شهرا الله الأصم قال الخليل إنما سمي
 بذلك لأنه لا يسمع فيه صوت مستثني لأنه من الأشهر الحرم ولا يسمع فيه أيضا حركته قتال ولا قفقه سلاح
 ولما كان للمضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي لم يجمعهما في تعريف واحد بل ذكر أولا الثلاثي وقال (وهو)
 أى المضاعف (من الثلاثي المجرد والمزيد فيه ما كان عينه ولا منه من جنس واحد) يعنى إن كان العين ياء كان
 اللام ياء وإن كان دالا كان دالا وهكذا (كرد) في الثلاثي المجرد (وأعد) الشيء أى هياه في المزيد فيه فين
 كون عينهما ولا منهما من جنس واحد بقوله (فإن أصلهما رددوا أعدا) فالعين واللام دالان كما ترى فأسكنت
 الأولى وأدغمت في الثانية فقوله المضاعف مبتدأ وهو مبتدأ ثان خبره ما كان والجملة خبر المبتدأ الأول وقوله
 من الثلاثي حال ويقال له الأصم جملة معترضة ويجوز أن يكون فصل المضاعف على الإضافة (وهو) أعنى
 المضاعف (من الرباعي) مجردا كان أو مزيدا فيه (ما كان فاؤه ولا منه الأولى من جنس واحد وكذلك
 عينه ولا منه الثانية) أيضا (من جنس واحد ويقال له) أى للمضاعف من الرباعي (المطابق أيضا) بالفتح اسم
 مفعول من المطابقة وهى الموافقة وتقول طابقت بين الشبثين إذا جعلتهما على حد واحد وقد طوبق فيه الفاء
 واللام الأولى والعين واللام الثانية (نحو زلزل) الشيء (يزلزل زلزلة زلزال) أى حركه ويجوز في مصدره فتح

ويقال له الأصم وهو من
 الثلاثي المجرد والمزيد فيه
 ما كان عينه ولا منه من
 جنس واحد كرد وأعد
 فإن أصلهما رددوا أعدا
 وهو من الرباعي المجرد
 والمزيد فيه ما كان فاؤه
 ولا منه الأولى من جنس
 واحد وكذلك عينه ولا منه
 الثانية من جنس واحد
 ويقال له المطابق أيضا نحو
 زلزل يزلزل زلزلة وزلزالا

الفاء وكسره بخلاف الصحيح فإنه بالكسر لا غير نحو دحرج دحراجا وقوله أيضا إشارة إلى أنه يسمى الأصم أيضا لأنه وإن لم يكن فيه إدغام لتحقق شدته لكنه حمل على الثلاثي ولأن علة الإدغام اجتماع المثلثين فإذا كان مرتين كان أدعى إلى الإدغام لكنه لم يدغم لما منع وهو وقوع الفاصلة بين المثلثين فكان مثل ما امتنع فيه الإدغام من الثلاثي فإنه يسمى بذلك حملا على الأصل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أنه لم يلحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مع أن حروفه حروف الصحيح أشار إلى جوابه بقوله (وإنما ألحق المضاعف بالمعتلات لأن حرف التضعيف يلحقه الإبدال) وهو أن يجعل حرف موضع آخر والحروف التي تجعل موضع حرف آخر حرف «أنصت يوم جد طاه زل» وكل منها يبدل من عدة حروف ولا يليق بيان ذلك هنا وذلك الإبدال (كقولهم أمليت بمعنى أملت) يعني أن أصله أملت فقلت اللام الأخيرة ياء لثقل اجتماع المثلثين مع تذر الإدغام لسكون الثاني وأمثال هذا كثيرة في الكلام نحو تقضي البازي أي تقضض وحسيت بالخير أي حسست به وتعليت أي تعلقت (وكذا) الرباعي نحو ذهبت أي دهدهت وصهصت أي صهصت وأمثال ذلك ولأنه يلحقه (الحذف كقولهم مست وظلت بفتح الفاء وكسرها وأحست أي حسست وظللت وأحسست) يعني أن أصل مست مسست بالكسر فحذفت السين الأولى لتعذر الإدغام مع اجتماع المثلثين والتخفيف مطلوب واختصت الأولى لأنها تدغم وقيل الثانية لأن الثقل إنما يحصل عندها وأما فتح الفاء فلا أنه حذفت السين مع حركتها فقيت الفاء مفتوحة على حالها وأما الكسر فلا أنه نقل حركة السين إلى اليم بعد إسكانها وحذفت السين فقلت مست بكسر اليم وكذلك ظلت بلفرق وأصل أحست أحسست نقلت فتحة السين إلى الحاء وحذفت إحدى السينين فقلت أحست وأنشد الأخفش :

مسنا السماء فلناها ودام لنا حتى ترى أحدا يهوى ونهانا

وفي التزويل «فظلمت تفكهمون» وروى أبو عبيدة قول أبي زيد :

خلا إن العياق من المطايا حسين به فهن إليه شوس

وهذه اللغة من شواذ التخفيف قال في الصحاح مسست الشيء بالكسر أمسه مسا فهذه اللغة الفصيحة وحكى أبو عبيدة مسست الشيء بالفتح أمسه بالكسر ويقال ظلمت أفعل كذا بالكسر ظلوا إذا عملته بالنهار دون الليل وأحست بالخير وحسست به أي أنبئت به وربما قالوا أحسيت بالخير يدلون من السين ياء قال أبو زيد * حسين به فهن إليه شوس * فلما ألحق الإبدال والحذف حرف التضعيف كما يذكرك في باب الحلق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مثلها وفيه نظر لأن الإبدال والحذف كما يلحقان المضاعف يلحقان الصحيح أيضا أما الحذف ففي نحو تجنب وتقاتل وتدحرج كامر وأما الإبدال فأكثر من أن يحصى ويمكن الجواب بأنهما يلحقان المضاعف في الحروف الأصلية كالمعتل بخلاف الصحيح فإنهما لا يلحقان حرفه الأصلية بل الإبدال يلحقها دون الحذف وفي قوله كافي قولهم أمليت الخ رمز خفي إلى ذلك فكان الأولى أن يقول لأن حرف التضعيف يصير حرف علة كما في أمليت وأحسيت (والمضاعف يلحقه الإدغام) وهو في اللغة الاخفاء والإدخال يقال أدغمت اللجام الفرس أي أدخلته فيه وأدغمت الثوب في الوعاء والإدغام إفعال من عبارة الكوفيين والإدغام أفعال من عبارة البصريين وقد ظن أن الإدغام بالتشديد أفعال غير متعد وهو سهو لما قال في الصحاح يقال أدغمت الحرف وأدغمته على اقتلته (و) في الاصطلاح (هو أن تسكن) الحرف (الأول) من المتجانسين (وتدرج في) الحرف (الثاني) نحو مد أصله مدد أسكنت الدال الأولى وأدرجت في الثانية وإنما أسكن الأولى ليتصل بالثاني إذ لو حرك لم يتصل به لحصول الفاصل وهو الحركة والثاني لا يكون إلا متحركا لأن الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره (ويسمى) الحرف (الأول) من المتجانسين إذا أدغمته (مدغما) اسم مفعول لإدغامك إياه

وإنما ألحق المضاعف بالمعتلات لأن حرف التضعيف يلحقه الإبدال كقولهم أمليت بمعنى أملت وكذا الحذف كقولهم مست وظلت بفتح الفاء وكسرها وأحست أي حسست وظللت وأحسست والمضاعف يلحقه الإدغام وهو أن تسكن الأول وتدرج في الثاني نحو مد ويسمى الحرف الأول مدغم

إلى المددتين ومدداً ومددتين
وتمددن وتمددت ولا
تمددن وجاز إذا دخل
الجازم على فعل لواحد
فإن كان مكسور العين
كيفر أو مقفوحه كيعض
فتقول لم يفر ولم يعض
بكسر اللام وفتحها فتقول
لم يفر ولم يعض وهكذا
حكم يشعرو ويحمرو ويحمار
وإن كان العين من المضارع
مضموماً فيجوز فيه
الحركات الثلاث مع
الإدغام ويحوز فكه
تقول لم يعد بحركات الدال
ولم يمدد وهكذا حكم الأمر
فتقول فروعض بكسر
اللام وفتحها وافرر
واعضض وإن كان مضموم
العين فتقول مد بحركات
الدال وتمد

فإن قوله ويدغم مجزوم لسكونه عطفا على يستغن وهو جواب الشرط أعنى من يك ويجوز الادغام نظر إلى أن السكون عارض لاعتداد به فيحرك الثاني ويدغم فيه الأول فيقال لم يعد بالضم أو الفتح أو الكسر كما سيأتى إن شاء الله وهو لغة بتي تميم والأول هو الأقرب إلى القياس وفي التزيل ولا تمن تستكثر فإن قلت إن السكون في مددت ونحوه أيضا عارض فلم لا يجوز فيه الادغام قلت لأن هذه الضمائر كجزء من الكلمة وسكن ما قبلها دلالة على ذلك فلو حرك زال الغرض ولأن الادغام موقوف على تحرك الثاني وهو موقوف على الادغام لا يتوالى الحركات الأربع فيلزم الدور وفي هذا نظر إذ تحرك الثاني لا يتوقف على الادغام بل على إسكان الأول وهو جزء الادغام لانفسه وإنما قال على فعل الواحد لأن الادغام واجب في فعل الاثنين وفعل جماعة الذكور وفعل الواحدة المخاطبة كما مر ومنتج في فعل جماعة النساء فالجائز في فعل الواحد غائبا كان أو مخاطبا أو متكلما وكذا في الواحدة الغائبة ولفظ الصنف رحمة الله عليه لا يشعر بذلك إذ لا يندرج في لفظ الواحد الواحدة ولا يصح أن يقال المراد فعل الشخص الواحد مذكرا كان أو مؤنثا لأنه يندرج فيه حينئذ فعل الواحدة المخاطبة والادغام فيه واجب لاجازة اللهم إلا أن يقال قد علم حكمه فهو في حكم المستثنى ولا يخلو عن تعسف فهذا المضارع المجزوم لا يخلو من أن يكون مكسور العين أو مفتوحه أو مضمومه (فإن كان مكسور العين كيف) أى يهرب (أو مفتوحه كيعض) الشيء ويعض عليه أى يأخذه بالسن (فتقول لم يفر ولم يعض بكسر اللام وفتحها) أما الكسر فلأن الساكن إذا حرك حركه بالكسر لما بين الكسر والسكون من التأخى ولأن الجزم قد جعل عوضا عن الجر عند تعذر الجر أعنى في الأفعال فكذا جعل الكسر عوضا عن الجزم عند تعذر السكون وأما الفتح فلكونه أخف وذلك أن تقول الكسر فى لم يفر لم تابعة العين وكذا الفتح فى لم يعض (وتقول لم يفر ولم يعض) بفك الادغام كما هو لغة الحجازيين (وهكذا حكم يقشعر ويحمر ويحمار) يعنى تقول لم يقشعر ولم يحمر ولم يحمار بكسر اللام وفتحها لما مر ولم يقشعر ولم يحمر ولم يحمار بفك الادغام وكسر ما قبل الآخر لأننا نقدر الأصل فى يحمر ويحمار ويقشعر يحمر ويحمار ويقشعر بكسر ما قبل الآخر فى المضارع وفى الماضى مفتوحة حملا على الأخوات نحو اجتمع يجتمع واستخرج يستخرج وقولهم ارعوى رعوى واحواوى يحواوى يدل عليه (وإن كان العين من المضارع مضموما فيجوز فيه) عند دخول الجازم عليه (الحركات الثلاث) يعنى الضم والفتح والكسر (مع الادغام ويجوز فكه) أى فك الادغام (تقول لم يعد بحركات الدال) الفتح للحقة والكسر لانه الأصل فى حركة الساكن والضم لاتباع العين (و) تقول (لم يعد) بفك الادغام لما تقدم (وهكذا حكم الأمر) يعنى أمر المخاطب وأما أمر الغائب فقد دخل تحت المجزوم يعنى يجوز فى الأمر إذا كان لواحد المخاطب ما يجوز فى المضارع المجزوم ولا تنس ما تقدم من أنه يجب إذا اتصل بالفعل ألف الضمير أو واؤه أو ياءه ويمتنع إذا اتصل به نون جماعة النساء فإن كان مكسور العين أو مفتوحه (فتقول فروعض بكسر اللام وفتحها) لما تقدم (وافر وعضض) بفك الادغام (وإن كان مضموم العين فتقول مد بحركات الدال) الضم والفتح والكسر (وامدد) بفك الادغام لما ذكر فى المضارع وقد رويت الحركات الثلاث فى قول جرير

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام

والأعراف الأفتح الكسر في مثل هذه الصورة أعني عند التقاء الساكنين ومجااء بفك الادغام قوله :

وأعد من الرحمن فضلا ونعمة عليك إذ ماجاء للخير طالب

والمراد جواز الادغام وفكه عندنا وإلا فلا ادغام واجب في بني عيم تمتنع في الحجاز بين قالوا وإذا اتصل بالمحزوم حال الادغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على الأفتح وروى رده بالكسر وهو ضعيف واعلم أن حكم الثلاثي المزيد فيه في جميع ما ذكرنا حكم المجرد وإن لم يذكره المصنف اكتفاء بالأصل فليعتبره الناظر إذ لا يخفى شيء منه على من اطلع على ما ذكرنا (وتقول في اسم الفاعل مادة) بالادغام وجوبا لاجتماع المثليين مع عدم المانع والتقاء الساكنين على حده والأصل مادد (مادان مادون مادة مادتان مادات ومواد) تقول في اسم (المفعول ممدود كمصور) من غير إدغام لحلول الفاصل بين حرفي التضعيف وهو الواو فهو كالصحيح بعينه وأما المزيد فيه فاسم الفاعل والمفعول منه تابع للمضارع فإن كان من الأبواب المذكورة يجب وإلا يمتنع وأما الرابع فلا مجال للادغام فيه أصلا . فهذا أو أن نشمر التليل لتحقيق المثل والمهموز وقدم المثل على المهموز لما له من الأقسام والأبحاث ما ليس للمهموز فكأنه يحرك نفس السامع في طلبه لكونه أكثر بحثا .

وتقول في اسم الفاعل مادة

مادان مادون مادة مادتان

مادات ومواد والمفعول

ممدود كمصور .

﴿فصل: في المثل﴾

المثل هو ما كان أحد

أصوله حرف علة وهي

الواو والألف والياء

وتسمى حروف المد واللين

والألف حينئذ تكون

نقلية عن واو أو ياء

﴿فصل: في المثل﴾ وهو اسم فاعل من اعتل أى مرض وسمى هذا القسم معتلا لما فيه من الاعتلال وأما في الاصطلاح (المثل هو ما كان أحد أصوله) أى أحد حروفه الأصلية (حرف علة) واحتز بالأصلية عن نحو اعشوب وقاتل وتفهيق وأمثاله ودخل فيه نحو قلوب وعده وأمثاله ولا يتوهم خروج اللغيف من هذا التعريف بأن اثنين من أصوله حرف علة لأنه إذا كان اثنان منها حرف علة يصدق عليه أن أحدها حرف علة ضرورة (وهي) أى حروف العلة (الواو والألف والياء) سميت بذلك لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وعند بعضهم أن الهمزة من حروف العلة والمجهور على خلافه إذ لا يجري فيها ما يجري في الواو والألف والياء في كثير من الأبواب وبذلك خرج المهموز عن حد المثل (وتسمى) حروف العلة في اصطلاحهم (حروف المد واللين) أطلق المصنف هذا الكلام لأن فيه تفصيلا فلا بد علينا أن نشير إليه وهو أن حروف العلة إن كانت متحركة لا تسمى حروف المد واللين لا تنفصم ما فيها وهذا في غير الألف وإن كانت ساكنة تسمى حروف اللين لما فيها من اللين لاتساع مخرجها لأنها تخرج في لين من غير خشونة على اللسان وحينئذ إن كانت حركات ما قبلها من جنسها بأن يكون ما قبل الواو مضموما والألف مفتوحا والياء مكسورا تسمى حروف المد أيضا لما فيها من اللين والامتداد نحو قال ويقول وباع ويبيع وإلا تسمى حروف اللين لا المد لا تنفصم فيها هذا في الواو والياء وأما الألف فيكون حرف مد أبدا وهما تارة يكونان حرف علة قط تارة حرف لين أيضا وتارة حرف مد أيضا وحروف العلة أعم منهما وحروف اللين أعم من حروف المد وهذا ولكهم يطابقون على هذا الحروف حروف المد واللين مطلقا والمصنف جرى على ذلك ونقل عن المصنف في تسميتها حروف المد واللين أنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب (والألف حينئذ) أى حين إذا كان أحد الحروف الأصول من المثل (تكون منقلبة عن واو أو ياء) نحو قال وباع لأن الحروف الأصول هي حروف الماضي من المجرد وهي من الثلاثي متحركة أبدا في الأصل والألف ساكنة فلا تكون أصلا وأما الرابع فإن الحروف الأصول تكون متحركة إلا الثاني فلا يجوز أن يكون الثاني ألفا لالتباسه بفعل من الثلاثي المزيد فيه ولا يمتنع كونه أصلا في الثلاثي فحمل عليه الرابع واحتز بقوله حينئذ عن الألف في نحو قاتل واحمار

وتباعد مما ليس من الحروف الأصول فانها ليست متقلبة بل هي زائدة . واعلم أن الألف في الأفعال كلها وفي الأسماء للتمكنة إما أن تكون زائدة أو متقلبة بخلاف الأسماء الغير المتمكنة والحروف نحو متقى ومهما وبلى وعلى وما أشبه ذلك فانها فيها أصلية . واء أن المعتل جنس تحته أنواع مختلفة الحقائق كاعتل الفاء والعين واللام وغير ذلك فأشار إلى انحصار أنواعه بقوله (وأنواعه سبعة) لأن حرف العلة فيه إما أن يكون متعددا أولا فان لم يكن متعددا فإما فاء أو عين أو لام فهذه ثلاثة أقسام وإن كان متعددا فإما أن يكون اثنين أو أكثر فالثاني قسم واحد والأول إما أن يفترقا أو يقرنا فان افترقا فهو قسم آخر وإن اقرنا فاما أن يكون فاء وعينا أو عينا ولما فهذان قسمان آخران فالجموع سبعة أنواع : النوع (الأول) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء) بإضافة المعتل إلى الفاء إضافة لفظية أى الذى اعتل فاؤه قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة أبحاثه واستعماله ثم قدم المعتل الفاء لتقدم الفاء على العين واللام وهو ما يكون فاؤه حرف علة (ويقال له المثال لمثالته) أى مشابهته (الصحيح في احتمال الحركات) تقول وعد وعدا وعدوا كما تقول ضرب ضربا وضربوا بخلاف الأجوف والناقص والفاء إما أن يكون واوا أو ياء إذ الألف ليس بأصل ولا يمكن أن يكون فاؤه ألفا لسكونه وقدم بحث الواو لأن له أحكاما ليست للياء فقال (أما الواو فتحذف من الفعل المضارع الذى) يكون (على) وزن (يفعل بكسر العين) لأنه لما وقع بين الياء والكسرة نقل كالضمة بين الكسرتين فحذفت ثم حملت عليه أخواته أعنى التاء والنون والهمزة (و) تحذف أيضا (من مصدره) أى مصدر المعتل الفاء (الذى) يكون (على) وزن (فعلة بكسر الفاء وتسلم) الواو (فى سائر تصاريفه) أى فى باقى تصاريف المعتل الفاء من الماضى واسم الفاعل واسم المفعول (تقول وعد) بسلامة الواو (بعد) بحذفها كما مر (عدة) بحذفها لأنها مصدر على فعلة الأصل وعدة نقلت كسرة الواو إلى العين لتقلبها عليه مع اعتلال فعلها وحذفت الواو فقبل عدة على وزن عدة وقيل الأصل وعد وحذفت الواو لما مر ثم زيدت التاء عوضا عنها . واعلم أن مراد المصنف بقوله يكون على وزن فعلة أن يكون مما حذفت الواو من مضارعه لأن المصدر المعتل الفاء إذا لم يكن للحالة ليس على فعلة إلا فيما كان المضارع منه على يفعل بالكسر بحكم الاستقرار والوجه اسم المصدر ويجوز أن يكون الضمير فى مصدره راجعا إلى المضارع المذكور فالمصدر إن لم يكن مكسور الفاء لم يحذف الواو منه لعدم الثقل كما مثل له بقوله (ووعدا) وإن كان مكسور الفاء لكن لما لم يحذف الواو من فعله لا يحذف منه أيضا مثل الوصال مصدر واصل يواصل (فهو وعد) فى اسم الفاعل (وذلك موعود) فى اسم المفعول بسلامة الواو (والأمر عد والنهى لا تعد) فى أمر المخاطب بحذف الواو . فان قلت كان عليه ذكر حذفها فى الأمر أيضا قلت إنه فرع المضارع وقد علمت الحذف فى الأصل فكذلك فى الفرع فلا حاجة إلى ذكره أو تقول إن الأمر ليس فيه واو فتحذف لأن المضارع هو تعد بلا واو فحذف حرف المضارعة وأسكن آخره فقبل عد وأما الجحد والأمر باللام والنهى والنفى فهو مضارع نحو ليعد ولا تعد ولم يعد ولا يعد (وكذلك ومق) أى أحب (بمق مقة) بسلامتها فى الماضى وحذفها فى المضارع والمصدر وهذا من باب حسب يحسب والأصل يومق ومقة ومقاء وإذا كان الحذف بسبب الياء والكسرة (فإذا أزيلت كسرة ما بعدها) أى ما بعد الواو (أعيدت الواو المحذوفة) لئلا وال علة حذفها (نحو لم يوعد) فى البنى للمفعول لأن ما قبل آخره وهو ما بعد الواو مفتوح أبدا وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو يظا ويسع ويضع وأمثال ذلك كما سيحى وهو بنحو قولهم لم يلبده بسكون اللام وفتح الدال والأصل لم يلبده بنحو لم يلبده والواو محذوفة أسكنت اللام تشديدا له بكشف فار أصله كتف بكسر التاء فأسكنت فاجتمع ساكنان وهما اللام والدال ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين إذ لو حرك الأول لزال الغرض فقد زال كسر ما بعد الواو فى صورتين ولم يعد قال الشاعر :

عجبت لمولود وليس له أب وذى ولد لم يلبه أبوان

وأنواعه سبعة : الأول العلة
الفاء ويقال له المثال
الصحيح فى احتمال الحركات
أما الواو فتحذف من
المضارع الذى على
بكسر العين ومن مص
الذى على فعلة بكسر
وتسلم فى سائر تصا
تقول وعد وعدا وعدوا
فهو وعد وذلك موع
والأمر عد والنهى لا
وكذلك ومق بمق
فإذا أزيلت كسرة ما بعده
أعيدت الواو المحذوفة
نحو لم يوعد

ويمكن أن يدفع بالغاية (وتثبت) عطف على قوله فتحذف أى الواو تثبت (فى يفعل بالفتح) أى يفتح العين لعدم ما يقتضى حذفها إذ الفتحة خفيفة (كوجل) بالكسر أى خاف (بوجل) بالفتح وفيه أربع لغات الأولى بوجل وهو الأصل والثانية ييجل بقلب الواو ياء لأنها أخف من الواو والثالثة ياجل بقلب الواو ألفاً لأنها أخف والرابعة ييجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لأنهم يرون الواو بعد الياء ثقيلة كالضمة بعد الكسرة فقلبوها الفتحة كسرة لتقلب الواو ياء وليست هذه من لغة بنى أسد لأنهم وإن كانوا يكسرون حرف المضارعة إلا أنه مختص بغير الياء فلا يكسرون الياء ولا يقولون هو يعلم لثقل الكسرة على الياء وأهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة يقولون هو ييجل وأنت تيجل وأنا أيجل ونحن نيجل ، قال الشاعر :

قعيدك أن لاتسمعى ملامة * ولا تنكفى قرح الفؤاد فيجعا

بكسر الياء والأصل يوجع (والأمر منه ايجل) أمر من توجل (أصله اوجل) بكسر الهمزة (قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها) وهذا قياس مطرد لتعسر النطق (بالواو المكسور ما قبلها فان انضم ما قبلها) أى ما قبل الياء المنقلبة عن الواو فى نحو ايجل (عادت الواو) لزوال علة القاب أعنى كسر ما قبل الواو (تقول يازيد ايجل تلفظ بالواو) لزوال الكسرة لسقوط الهمزة فى الدرج (وتكتب بالياء) لأن الأصل فى كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فالابتداء فيه بالياء نحو ايجل فتكتب بالياء فلو كتبت فى الكتب التعاليمية بالواو فلا بأس به فإنه لتوضيحه وتفصيله المستفدين (وتثبت) الواو (فى يفعل) أيضاً (بالضم) لاتفاء مقتضى الحذف (كوجه) أى صار شريفاً (والأمر أوجه والهى لانوجه) نحو حسن يحسن أحسن لاتحسن وكذا بواقى الأمثلة ثم استشعر اعتراضاً على قوله وتثبت فى يفعل بالفتح بأن نحو يطاء ويسع الخ بالفتح وقد حذفت الواو وأجاب بقوله (وحذفت الواو من يطاء ويسع ويضع ويقع ويدع) أى يترك (ويهب لأنها فى الأصل يفعل بالكسر ففتح العين) بعد حذف الواو (لحرف الخلق) فيكون الحذف من يفعل بالكسر لكن يرد على المصنف أنه قال إذا أزيلت كسرة ما بعد الواو أعيدت الواو ، فان قلت كسر العين مع حرف الخلق كثير فى الكلام فم فتححت . قلت حاصل الكلام أنه قد وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل لئلا يلزم خرم قاعدتهم وإلا فمن أين لهم بهذا وكذا جميع المثل فإنها مناسبات تذكر بعد الوقوع وإلا فعلى تقدير تسليم ذلك فى يطاء ويضع ويدع يشكل فى مثل يسع فان ماضيه وسع مكسور العين كسلم يسلم فلم يحكم بأنه فى الأصل يفعل مكسور العين وهو شاذ (وحذفت) أيضاً (من يذر) مع أنه ليس مكسور العين وليس فتحته لأجل حرف الخلق لكن حذفت (لسكونه بمعنى يدع) فكما حذفت من يدع حذفت من يذر (وأما توماضى يدع) (وماضى يذر) يعنى لم يسمع من العرب ودع ولا وذر وسمع يدع ويذر فعلم أنهم أماتوها وتركوا استعمالهما قال فى الصحاح قولهم دعه أى تركه وأصله ودع يدع وقد أميت ماضيه لا يقال ودعه وإنما يقال تركه ولا وادع ولكن يقال تارك ، وربما جاء فى ضرورة الشعر ودع قال :

ليت شعرى عن خليلي ما الذى غاله فى الحب حتى ودعه

وقال : إذا ما استحمت أرضه من مائه جرى وهو مودوع واحد مصدق

وذره أى دعه وهو يذره أى يدعه أصله وذر يذر أميت ماضيه لا يقال وذر ولا واذر ولكن ترك فهو تارك انتهى كلامه وفى جعل مودوع من ضرورة الشعر بحث لأنه جاء فى غير الضرورة ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أنه إذا لم يكن ماضيهما ولا فاعلهما ولا مصدرهما مستعملاً فى الدليل على أن فاعلهما أو فاعلهما بقبوله (وحذف الفاء) فى المستقبل (دليل على أنه) أى الفاء (واوى) إذ لو كان ياء لم تحذف كلسيجى (وأما الياء

وتثبت فى يفعل بالفتح كوجل بوجل والأمر منه ايجل أصله اوجل قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فان انضم ما قبلها يازيد عادت الواو تقول يازيد يجل تلفظ بالواو وتكتب بالياء وتثبت فى يفعل بالضم كوجه والأمر أوجه والهى لانوجه وحذفت الواو من يطاء ويسع ويقع ويدع يهب لأنها فى الأصل فعل الكسر ففتح العين الحرف الخلق وحذفت من يذر لسكونه بمعنى يدع وأما توماضى يدع ويذر وحذف الفاء دليل على أنه واوى . وأما الياء

فثبت على كل حال) سواء وقعت في الماضي أو في المضارع وفي الأمر أو غيرهما سواء ضم ما بعدها أو فتح أو كسر لأنها أخف من الواو (نحو يمن يمن) كحسن يحسن من اليمن وهو البركة يقال يمن الرجل يمن إذا صار ميمونا (ويسر يسر) كضرب يضرب من اليسر وهو قمار العرب بالأزلام وجاء يسر يسر بالضم فيهما لكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على الأول لأن مثال الضم مذكور (ويش يأس) كعلم يعلم أى قنط وقد جاء يش يش بالكسر لكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على الأول وجاء يش يش بحذف الياء ويأش بقلبها ألفا تخفيفا وهما من الشواذ (وتقول في فعل من اليأش) أى مخافاؤه ياء (أيسر) في الماضي (يوسر) في المضارع (إيسارا) في المصدر ولما كانت الواو واقعة بين الياء والكسرة مثلها في يوسع لم تحذف أجاب بأنه لم تحذف مع مقتضى الحذف لأن حذف الواو من يوسر مع حذف الهمزة إذ الأصل يؤيسر كما تقدم إجحاف أى إضرار بالكاهة لتأديه إلى حذف حرفين ثابتين في الماضي وهذا في بعض النسخ والحق أنه حاشية ألحقت بالمتن يمكن الجواب أيضا بأن الواو ليست واقعة بين الياء والكسرة بل بين الهمزة والكسرة في الحقيقة لأن المحذوف في حكم الثابت وبأن الثقل هنا منتف لا يضم ما قبل الواو (فهو موسر) اسم فاعل (أصله ميسر فقلبت الياء) منها من المضارع واسم الفاعل (واوا) إذا أصل ييسر وميسر لا يهائى وإنما غلبت واوا (لسكونها) أى سكون الياء (واضما ما قبلها) وذلك قياس مطرد لتعسر بالنطق بالياء الساكنة الضموم ما قبلها بشهادة الوجدان (وتقول في افتعل منها) أى من الواوى واليأش (نحو اتعد) من الوعد هذا في الواوى أصله واتعد قلبت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء إذ الإدغام رفع الثقل ولم تقاب ياء على ما هو مقتضاه لأنها إن قلبت ياء أو لم قلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة فلا ولى الاكتفاء بإعلال واحد كما ذكره ابن الحاجب وفيه نظر لأنه لو قلبت الواو ياء لا يجوز قلب الياء تاء لتدغم كافي الياء المنقلبة عن الهمزة لما ساند كره في المحموز وفي بعض النسخ (وفي افتعل منها قلبان) أى الواو والياء (تاء وتدغان) أى التاءان المنقلبتان عنهما (في التاء) أى في تاء افتعل (نحو اتعد) والأولى أصح رواية وتدرية (يتعد) أصله يوتعد (فهو متعد) أصله يوتعد قلبت الواو فيها تاء وأدغمت في تاء افتعل حملا لهما على الماضي (واتسر يتسر فهم متسر) هذا في اليأش والأصل ايتسر ايتسر فهو ميتسر قلبت الياء تاء وأدغمت في التاء لاهتمامهم بالإدغام لأنه يصير الحرفين كحرف واحد ولما جاء في افتعل منها لغة أخرى من غير إدغام أشار إليها بقوله (ويقال ايتعد) بقلب الواو ياء فان زالت كسرة ما قبلها لم يحز قلب الواو ياء نحو او تعد ولهذا حمل جارا لله قول الشاعر * وابتصلت بثل ضوء الفرق * على أن الياء بدل من التاء في ابتصلت ولم يجعله بدلا من الواو ولكن يلزم أهل هذه اللغة أن يقولوا واتعدوا وتصل باثبات الواو إذ لألة للقلب اللهم إلا أن تقلب لسكرانهم اجتماع الواوين فيجئذ يمكن حمل البيت عليه اكن ذلك موقوف على النقل منهم (ياتعد) بقلب الواو ألفا لأنه وجب قلبه كافي الماضي ولم يمكن الياء لثقلها فقلبت ألفا لحقتها (فهو متعد) على الأصل إن كان من يوتعد وإن كان من ياتعد قلبت الألف واوا لانضمام ما قبلها وذلك قياس مطرد (وايتسر) على الأصل (ياتسر) بقلب الياء ألفا تخفيفا لثقل الياء ين (فهو متسر) بقلب الياء واوا إن كان من ييتسر على الأصل أو قلب الالف واوا إن كان من ياتسر (وهذا مكان متسر فيه) في اسم المفعول كما في اسم الفاعل وعبر عنه بهذه العبارة لأن الاتسار لازم فيجب تديته بحرف الجر لينبى منه اسم المفعول فعداه بنى ومعنى ذلك أى هذا مكان يلعب فيه القمار (وحكم ود يود حكمه بعض) يعنى أن المعتل القائم من المضاعف حكمه حكم المضاعف من غير المعتل في وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه وسائر أحكامه من الإعلال (وتقول في الأمر ايدد كاعضض) والاصل أودد ويجوز بالفتح والكسر كعض وذكر ايدد لما فيه من الإعلال. واعلم أن المضاعف المعتل الواو لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين أما الضم فلأنه منتف من المثال الواوى قطعا إلا ما جاء في لغة بنى عامر من وجد يحجب بالضم وهو ضعيف والصحيح

فثبت على كل حال
يمن يمن ويسر
ويش يش وتقول في
من اليأش أيسر
إيسارا فهو موسر
ميسر فقلبت الياء
لسكونها وانضم ما
وتقول في افتعل منها
اتعد يتعد فهو متعد وات
يتسر فهو متسر. وية
ايتعد ياتعد فهو مو
وايتسر ياتسر فهو مود
وهذا مكان متسر
وحكم ود يود حكمه
بعض وتقول في الأ
ايدد كاعضض

صونا فلأن ضمير الفاعل المتصل كالجاء وأما في نحو صون فلان نون التأكيد مع الضمير المستتر كالتصل
وتحقيق هذا الكلام أنا نشبه ضمير الفاعل المتصل ونون التأكيد مع المستتر بجزء من الكلمة في امتناع
وقوع الفاصل بينهما أصلا فنشبه الحركة الواقعة بينهما بحركة أصل الكلمة حتى كأن المجموع كلمة واحدة ثم
نستعير أحكام الحركة الأصلية لهذه الحركة المعارضة فنثبت معها العين مثله مع الحركة الأصلية هذا إنما
يكون إذا لم يكن الحرف الذي قبل ضمير الفاعل موضوعا على السكون كتاء التأنيث في الفعل نحو دعت
دعتا دون دعانا فليتأمل. فان قلت لم يبعد المحذوف في نحو تخشون وارضون وأمثال ذلك ولم يقل لا تخاشون
وارضون مع أن ههنا أيضا نون التأكيد كجزء من الكلمة. قلت لأن كون نون التأكيد بجزء من الكلمة
إنما هو مع غير البارز والضمير في نحو لا تخشون وارضون بارز وهو الواو بخلاف نحو يعين وخافن والسرفي
ذلك أن الأصل فيها أن تكون كالجاء لأنه حرف التصق به لفظا ومعنى فأشبهت ضمير الفاعل المتصل وهذا
إنما يتحقق في غير البارز إذ لا فاصل بينهما بخلاف البارز فإنه فاصل بين الفعل والنون فلا يتحقق في الاتحاد
اللفظي فلا يشبه ضمير الفاعل المتصل هذا ما أظن [وهي نافذة لا بد من التنبيه لها] وهي أن المراد بالتصل
في هذا المقام هو الألف الذي هو ضمير الفاعل للثنين دون الواو والضمير ياءه ولا يجب أن لا يجوز في اغزوا
اغزن بدون إعادة اللام لأنه لا يعاد عند المتصل الذي هو الواو وكذا في نحو اغزى اغزن بالكسر وهذا
ظاهر (ومزيد الثلاثي الأجوف لا يعتل منه إلا أربعة أبنية) اعلم أن الزيادة جاءت متعددة وغيرها يقال
زاد الشيء وزاده غيره ومواقع في الاصطلاح غير معتد به لأنهم يقولون الحرف الزائد دون المزيد والمزيد
عندهم إذا كان مع في فهو اسم المفعول وإلا فيحتمل أن يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر
أي المزيد فيه ويحتمل أن يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة فعنى مزيد الثلاثي المزيد فيه من
الثلاثي أو محل الزيادة منه ويجوز أن تكون الإضافة على معنى اللام فالمراد أن الثلاثي المزيد فيه المعتل
العين لا يعتل منه إلا أربعة أبنية (وهي أفعل نحو أجاب يحجب) والأصل أجوب يحوب تقلت حركة واو
منها إلى ما قبلها وقلبت في الماضي ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها وفي المضارع ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها (إجابة) أصلها إجابا تقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفا كفي الفعل ثم حذف
لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء في الآخر وقد تحذف نحو قوله تعالى إقام الصلاة والمحذوف ألف إفعال
لا عين الفعل عند التحليل وسبويه والوزن أفعلة، وعين الفعل عند الأخفش والوزن إفالة ولكل مناسبات
تطلع عليها في مصون ومبيع وكلام صاحب المفتاح وصاحب المفصل صريح في أن المحذوف العين وإنما
فعلوا هذا الإعلال حملاله على المجرد ولهذا لم يعملوا نحو عور وسود من الألوان والعيوب كما لم يعملوا نحو أعور
وأسود لأنهم يقولون الأصل في الألوان والعيوب أفعال وبديل اختصاصهما بهما والبواقي محذوفات
منهما فلا تعمل كما لا يعمل الأصل وهذا عكس سائر الأبواب ومنهم من لا يلبس الأصل ويعمل فيقول
أعار وأسار وعار وسار وهو قليل. قال الشاعر * أعارت عنه أم لم تعارا * ونحو أحييت وأغيت
وأغيت وأطيت وأحوش وأطول وأحول من الشواذ جئ بها للتنبيه على الأصل وكذا سائر
تصاريقها وجاء في هذه الأفعال الإعلال والأول هو الفصح وعليه قول امرئ القيس :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألميتها عن ذي نمام محول

وروى الأصمعي تمام مغيل (و) استفعل نحو (استقام يستقيم استقامة) كأجاب يحجب إجابة بعينها
ونحو استحوذوا استحبوا واستحبوا واستنوق الجمل من الشواذ تنبيه على الأصل وقال أبو زيد هذا الباب
كله يجوز أن يتكلم به على الأصل كذا في الصحاح (و) انفعل نحو (انقاد) يقال الأصل انقود ينقود
(انقيادا) والأصل انقوادا حذف حركة الواو ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها مع إعلال الفعل وكذا

رمز الثلاثي الأجوف
لا يعتل منه أربعة أبنية
وهي أفعل نحو أجاب
يجب إجابة واستقام
يستقيم استقامة وانقاد
تقيادا

في كل مصدر أعل فعله نحو قام يقوم قيا ما والأصل قوم ما قبلت لو اوياء لانكسار ما قبلها وقولهم حال يحول حولاً
 شاذ كذا ذكره وفيه نظر لأنه اسم مصدر كالم ولم تنقل حركة الياء إلى ما قبله حتى ينقلب ألفا كما في إقامة
 لأن ذلك فرع الفعل في الإعلال ولم تنقل في فعله لثلاثين التباس بمصدر افع (و) افع (و) اختار نحو (اختار يختار)
 والأصل اختير يختير قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (اختياراً) على الأصل لعدم موجب
 الإعلال وإن كان واو ياتقلب الواو في المصدرياء كما مر في انقياداً ولم يعلاوا نحو احتوروا واحتوشوا لأنه بمعنى
 تفاعلا فحمل عليه (وإذا بنيتها للمفعول) أي هذه الأربعة (قلت أحجب يحجب) والأصل أجوب أجوب يحوب
 نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلت في الماضي ياء كما في يحجب وفي المضارع ألفا كما في أجاب (واستقيم
 يستقام) والأصل استقوم يستقوم فنقلت وقلت (وانقيد) أصله انقود فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها
 قلبت ياء كما في صين (ينقاد) أصله ينقود قلبت الواو ألفا (واختير) أصله اختير نقلت كسرة الياء إلى
 ما قبلها كما في بيع (يختار) أصله يختير ويجوز فيهما الياء والواو والإشمام كما في صين وبيع لأنهما مثلها
 في ضم ما قبل حرف العلة في الأصل بخلاف أحجب واستقيم فانه ساكن فلا وجه للواو والإشمام والانقياد
 لازم فلا بد من تعديته بحرف الجر ليبنى للمفعول نحو انقيد له فهو محذوف فهذه الأربعة مثل المجرد في
 الإعلال فأجرى عليها أحكامه من حذف العين عند اتصال الضمائر المرفوعة المتحركة به وعند دخول الحازم
 إذا سكن ما بعده ونحو ذلك (والأمر منها) أي من هذه الأربعة (أجب) أمر من تجوب والأصل
 أجوب أعل إعلال تجيب وقس على ذلك البواقي وإن شئت قلت إنه مشتق من تجيب بالإعلال وحذفت
 العين لسكون ما بعدها كما في بع وأثبتت في (أجيباً) كما في بيعا (واستقم استقياً وانقداً) واختار
 اختاراً) كذلك والضابط ما ذكرنا وأنه يحذف إذا سكن ما بعده ويثبت إذا تحرك حركة أصلية
 أو مشابهة لها نحو أجيباً وأجيبوا الخ بخلاف نحو أجيب القوم واستقيم الأمر فتذكر ما تقدم إذ لا حاجة
 لإعادته فمن لم يستضي بمصباح لم يستضي بصباح (ويصح) أي لا يعل جميع ما هو غير هذه الأربعة (نحو قول
 وقول وتقول وتقول وزين وزين وسائر وتسائر واسود واسودا ويايض ويايض وكذا) (يصح سائر
 تصاريفها) أي جميع تصاريف هذه المذكورات من المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر
 وغير ذلك فصرف جميعها تعريفاً الصحيح بعينه لعدم علة الإعلال وكون العين في هذه الأمثلة في غاية
 الخفة لسكون ما قبله. فان قلت ما قبل العين في الفعل واستفعل أيضاً ساكن وقد أعل حملاً على المجرد فلم لم يعل
 هذه أيضاً حملاً عليه. قلت لأنه لا مانع من الإعلال فيهما لأن ما قبل العين يقبل نقل الحركة إليه بخلاف
 هذه لأنه لا يقبله أما الألف فظاهر وأما الواو والياء فلا لأنه يؤدي إلى الالتباس فتدبر. واعلم أن لبنى
 للمفعول من قول وقول ومن يقول تقولون بلا إدغام لثلاثين التباس بالمبنى للمفعول من قول وتقول وكذا
 سوير وتسوير بلا قلب الواو ياء لثلاثين التباس به نحو زين وزين (واسم الفاعل من الثلاث المجرد المعتل
 عنه بالهمزة) سواء كان واوياً أو يائياً (كصائن وبائع) والأصل صاون وبائع قلبت الواو والياء همزة
 لأن الهمزة في هذا المقام أخف منهما هكذا قال بعضهم والحق أنهما قلبتا ألفا كما في الفعل ثم قلبت الألف
 المنقلبة همزة ولم تحذف لالتقاء الساكنين إذا حذف يؤدي إلى الالتباس واختص الهمزة لقرنها من
 الألف وإنما كان الحق هذا لأن الإعلال فيه إنما هو لجملة على الفعل فالمناسب أن يعل مثله ويشهد بذلك
 صحة عاور وصايد ويرجح الأول بقلة الإعلال ووقع في الفصل في بحث الإبدال أن الهمزة منقلبة عن
 الألف المنقلبة وفي بحث الإعلال أنها منقلبة عن الواو والياء فكانه قصر مسافة في بحث الإعلال لما علم
 ذلك من بحث الإبدال ولفظ المصنف يصح أن يحمل على كل من الوجهين وتسكتب الهمزة بصورة الياء لأن
 الهمزة المنحركة الساكن ما قبلها تسكتب بحرف حركتها وقد جاءت غير منقوطة لافرق بين الياء الخالصة

واختار يختار اختاراً وإذا
 بنيتها للمفعول قامت أحجب
 يحجب واستقيم يستقيم
 وانقيد ينقاد واختير
 يختار والأمر منها أجيب
 أجيبوا واستقيم استقيوا وانقدا
 انقدا واختار اختاراً ويصح
 نحو قول وقول وتقول
 وتقول وزين وزين
 وسائر وتسائر واسود
 واسودا ويايض ويايض
 وكذا سائر تصاريفها واسم
 الفاعل من الثلاث المجرد
 المعتل عنه بالهمزة كصائن
 وبائع.

وبين الياء التي هي صورة الهمزة وتقطع الحن كافي قائمة وقد جاء في الشواذ حذف هذه الألف دون قلبها
 همزة كقولهم شاك والأصل شاوك قلبت الواو ألفا وحذفت الألف ووزنه قال وليس المحذوف ألف
 فاعل لأن حروف العلة كثيرا ما تحذف بخلاف العلامة وقال صاحب الكشف في قوله تعالى على شفا
 جرف هار ووزنه فعل قصر عن فاعل نظير شاك في شاوك وألفه ليست بألف فاعل وإنما هي عينه وأصله
 هو ذوشوك وقال في الفصل ورما يحذف العين فيقال شاك والصواب هذا ومنهم من قلب أي يضع العين
 موضع اللام واللام موضع العين ويقول شاك ثم يعلو بإعلان غاز وجاء كما يذكرو يقول شاكي على زنة فاعل
 فعلى هذا تقول جاء في شاك ومررت بشاك بالكسر وحذف الياء فهما ورأيت شاكيًا بابتات الياء لحقة
 الفتحه وعلى الحذف تقول جاء في شاك بالضم ورأيت شاكا بالفتح ومررت بشاك بالكسر (و) اسم الفاعل
 من الثلاثي (المزيد فيه يعتل بما اعتل به المضارع كجيب) والأصل محبب (ومستقيم) والأصل مستقوم
 (ومنقاد) والأصل منقود (ومختار) والأصل مختير وإن لم يكن من الأبنية الأربعة لا يعتل كما تقدم
 (واسم المفعول من الثلاثي المجرد يعتل بالنقل والمحذوف كمصون ومبيع والمحذوف واومفعول عند سيبويه)
 لا نمنزائدوا الرائد بالحذف أولى فالأصل مصون ومبيع وتقلت حركة العين إلى ما قبلها وحذف واو المفعول
 لا لتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء في مبيع لثلاثين قلبا واو فيليبس بالواو في مصون مفعول ومبيع مفعول
 (و) المحذوف (عين الفعل عند أبي الحسن الأخفش) لأن العين كثيرا ما يعرض له الحذف في غير هذا
 الموضع فحذفه أولى فأصل مبيع مبيع ومبيع نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها وحذفت الياء ثم قلبت الضمة كسرة
 لتقلب الواو ياء لثلاثين قلبا بالواو ومذهب سيبويه أولى لأن لتقاء الساكنين إنما يلزم عند الثاني فحذفه
 أولى ولأن قاب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلة دفع الالتباس فالجواب أنه لو قيل
 بما قال سيبويه لدفع الالتباس أيضا فإن قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم أنها علامة بل هي
 إشباع للضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم إلا مكرما ومعونا والعلامة إنما هي الميم يدل على ذلك كونها علامة
 للمفعول في المزيد فيه من غير واو فإن قيل إذا اجتمع الزائد مع الأصلي فالمحذوف هو الأصلي كالياء من غار
 مع وجود التنوين وإذا التقى ساكنان والأول حرف مديحذف الأول كما في قل وبغ وخف قلنا كل من
 ذلك إنما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفا مبيحا وأما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وأما
 قولهم مشيب في الواو من الشوب وهو الخلط ومهوب في الياء من الهيبة فن الشواذ والقياس مشوب
 ومهيب (وبنوتيم يثبتون الياء) وفي بعض النسخ يتممون الياء دون الواو لأنها أخف من الواو (فيقولون
 مبيع) كما يقولون مضروب وهذا قياس مطرد عندهم قال الشاعر :

حق تذكر بيضات وهيجه يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم

وقال : قد كان قومك يحسبونك سيدا وإخال أنك سيد معيون

ولم يحمي ذلك من الواو قال سيبويه لأن الواو أثقل عليهم من الياء آت وروى ثوب مصون ومسك
 مدووف أي مبلول وضعت قول مقوول وفرس مقوود (و) اسم المفعول (من) الثلاثي (المزيد فيه يعتل بالنقل
 وبالقاب) أي قلب العين ألفا كما في المبني للمفعول من مضارع (إن اعتل فعلة) أي فعل اسم المفعول وهو المبني
 للمفعول من المضارع بأن يكون من الأبنية الأربعة (كجباب ومستقام ومنقاد ومختار) والأصل محبب
 ومستقوم ومنقود ومختير وإنما قال هنا بالقاب وفي اسم المفاعل بما اعتل به المضارع لأن القلب هنا لازم كفعلة
 بخلاف اسم المفاعل فإنه قد يكون وقد لا يكون كجميع من باع فإنه لا قلب فيه (النوع الثالث) من الأنواع
 السبعة (المعتل اللام) وهو ما يكون لامة حرف علة (ويقال له الناقص) لنقصان آخره من بعض الحركات
 (و) يقال له (ذو الأربعة) أيضا (لكون ماضيها على أربعة أحرف إذا أخبرت) أنت (عن نفسك) نحو

والمزيد فيه يعتل بما اعتل
 به المضارع كجيب ومستقيم
 ومنقاد ومختار واسم
 المفعول من الثلاثي المجرد
 يعتل بالنقل والمحذوف
 كمصون ومبيع والمحذوف
 واو مفعول عند سيبويه
 وعين الفعل عند أبي الحسن
 الأخفش وبنوتيم يثبتون
 الياء فيقولون مبيع ومن
 المزيد فيه يعتل بالنقل
 وبالقاب إن اعتل فعلة
 كجباب ومستقام ومنقاد
 ومختار.

(النوع الثالث)

المعتل اللام ويقال له الناقص
 وذو الأربعة لكون ماضيها
 على أربعة أحرف إذا
 أخبرت عن نفسك

غزوت ورميت. فان قيل هذه العلة موجودة في كل ما هو على ثلاثة أحرف غير الأجوف من المجرّدات. قلت هو في غير ذلك على الأصل بخلاف الناقص فان كونه على ثلاثة أحرف ههنا أولى منه في الأجوف ليكون حرف العلة في الآخر الذي هو محل التغير فلما خالف ذلك وبقى على الأربعة سمى بذلك وأيضا تسمية الشيء بالثي لا تقتضي اختصاصه به (فالجرّ قلب الواو والياء) اللتان هما لام الفصل من الناقص (ألفا إذا تحركتا وافتتح ما قبلهما كغزا ورمي) في الفعل الماضي والأصل غزو ورمي (وعصا ورحي) في الاسم والأصل عصو ورحى قلبتا ألفا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين من الألف والتنوين والتقلبة عن الياء تكتب بصورة الياء فيهما فرقا بينهما وبين التقلبة من الواو. وقوله إذا تحركتا احتراز عن نحو غزوت ورميت وقوله وافتتح ما قبلهما احتراز عن نحو الغزو والرمي ونحو لن يغزو ولن يرمي وكان عليه أن يقول إذا تحركتا وافتتح ما قبلهما ولو لم يكن بعدهما ما يوجب فتح ما قبله احترازاً من نحو غزوا ورميا وعصا ورحيا ورضيان وارضيا ويغزوان ويرميان مبنيين للمفعول فان ألف التثنية تقتضي فتح ما قبلها فلا تقاب اللام في هذه الأمثلة لئلا تزول الفتحة لو قلبت ألفا وحذف الألف لأدى إلى الالتباس ولو في صورة قنبر وأما في نحو ارضين واخشين من الواحد لاؤ كد بالنون فلم تقب ياؤه ألفا لأنه مثل ارضيا واخشيا لما مر أن النون مع الاستر كآلف التثنية والمصنف ترك هذا القيد اعتماداً على أمثله وعلى ما سيجي (وكذلك الفعل الزائد على الثلاث) قلب لامة ألفا عند وجود العلة المذكورة وكذلك اسم المفعول من المزيد فيه فان ما قبل لامة يكون مفتوحاً ألبتة. ثم أشار إلى أمثلة الفعل واسم المفعول على طريق ألف والنشر بقوله (كأعطى) والأصل أعطو (واشترى) والأصل اشترى (واستقصى) والأصل استقصو قلبت الواو من أعطو واستقصو ياء ما سيجي ثم قلبت الياء من الجميع ألفا وهذا هو السرف في فصل ذلك وما يليه عما قبله بقوله وكذلك فافهم فانه رمز خفي وقالوا وإنما قلب ألفا بمرتين (واسم المفعول منه كالمعطى والمشتري والمستقصى) أيضا كذلك ولما ذكرنا من أن الألف في الجميع منقلبة عن الياء يكتبونها بصورة الياء ومثل ثلاثة أمثلة لأن الزائد إما واحد أو اثنان أو ثلاثة وذكر اسم المفعول مع اللام لتبقى الألف ليتحقق ما ذكر إذ لولا اللام لحذفت الألف لالتقاء الساكنين بينهما وبين التنوين فكان الأولى فيما تقدم أن يقول كالعصا والرحي (وكذلك) تقابان ألفا ولو كان في الواو بمرتين (إذا لم يسم الفاعل) أي في المبني للمفعول (من المضارع) مجردا كان أو مزيدا فيه لأن ما قبل لامة مفتوح ألبتة (كقولك يعطى ويغزى) والأصل يعطو ويغزو قلبت الواو ياء فيها (ورمي) أصله رمى ثم قلبت الياء من الجميع ألفا ولذا تكتب بصورة الياء وإنما قال من المضارع لأن المبني للمفعول من الماضي سيذكر حكمه (وأما الماضي فتحذف اللام منه في مثال فعلوا مطلقا) أي إذا اتصل به واو ضمير جماعة المذكور سواء كان ما قبل اللام مفتوحا أو مضموما أو مكسورا واوا كان اللام أوباء مجردا كان الفعل أو مزيدا فيه لأن اللام وما قبله متحركان في هذا المثال ألبتة وحركة اللام الضمة لأجل الواو كضربوا وضربوا فحركة ما قبلها إن كانت فتحة تقاب اللام ألفا ويحذف الألف لالتقاء الساكنين وإن كانت ضمة أو كسرة تسمطان أو تنقلان لما سند كره مفصلا لثقلهما على اللام فتسقط اللام لالتقاء الساكنين في السكل وجب حذف اللام (و) تحذف اللام أيضا (في مثال فعلت وفعلت) أي إذا اتصل بالماضي تاء التأنيث (إذا افتتح ما قبلها) أي ما قبل اللام كغزوت وغزوت ورميت ورميت وأعطت وأعطت واشترت واشترت واستقصت واستقصت والأصل غزوت وغزوت ورميت ورميت الخ قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وافتتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهو في فعل الاثنين تقديرى لأن التاء ساكنة تقديرى لأن المتحركة من خواص الاسم فعرضت الحركة ههنا لأجل ألف التثنية فلا عبرة بحركته ومنهم من لا يلح هذا ويقول غزانا ورمانا وليس بوجه (وتثبت اللام في غيرها) أي في غير مثال فعلوا مطلقا ومثال فعلت وفعلت مفتوح ما قبل اللام وهو

فالحجود قلب الواو والياء
ألفا إذا تحركتا وافتتح
ما قبلهما كغزا ورمي
وعصا ورحي وكذلك
الفعل الزائد على الثلاث
كأعطى واشترى واستقصى
واسم المفعول منه كالمعطى
والمشتري والمستقصى
وكذلك إذا لم يسم الفاعل
من المضارع كقولك
يعطى ويغزى ويرمي وأما
الماضي فتحذف اللام منه
في مثال فعلوا مطلقا وفي
مثال فعلت وفعلت إذ
افتتح ما قبلها وتثبت
اللام في غيرها

حيث أثبت النون في قرآن وكلاهما من الشواهد ، كقوله :

فَأَلَيْتَ لِأُرْنِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ خَفَاةٍ حَتَّى تُلَاقِي مَحْمُودًا

[illegible]

ويستقط الجازم والناص
التونات سوى نون ح
المؤث فتقول لم يرض لم يعز
لم يغزو ولم يرع لم يرع لم يرع
ولن يغزو ولن يرعى وا
يرضى وثبت لام الفه
في فعل الاثنين وجاء
الآثا وتحذف من هـ
جماعة المذكور وفيه
الواحدة المخاطبة فتقو
يغزو ويغزوان يغزون تغز
تغزوان تغزوت تغز
تغزوان يغزون تغزوا
تغزوان تغزوان أغزوت
ويستوى فيه لفظ حماء
الدكور والآثا في الخط
والقية جميعا ويختلف
التقدير فوزن جمع المذكور
يفعون وتفعمون ووزن ج
المؤث يفعلن وتفعلن ويقو
يرى ريمان ريمون ترم
ترميان يرمين ترمى ترميان
ترمون ترمين ترميان ترما
أرمنى نرمى وأصل ريمود
يرميون ففعل به ملحقا
برضوا وهكذا حكم كل
ما كان ما قبله لا مذكورا
كهدى وناجى وبرنجو
وبغرى ويستدعى ويرعو

غاز غازو) كناسر كما مر (قلت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها) فصار غاز وذلك قياس مستمر وكذا راض أصله راضو جعل راضى وأصل رام رامى فحذفت ضمة الياء من الجميع استئقلا فاجتمع ساكنان الياء والتونين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين دون التونين لأنها حرف علة والتونين صحيح فحذفها أولى فان زال التونين أعيدت الياء نحو الغازى والراى والراضى وإنما لم يذكر المصنف رحمة الله عليه هذا الإعلال لأنه قد تقدم في كلامه مثله أعنى حذف الضمة ثم اللام بخلاف قلب الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياء (كما قبلت) الواو ياء في المبني للمفعول من الماضى (فى) نحو (غزى) والأصل غزو وقبيلة طيء يلقبون الكسرة من المبني للمفعول من المعتل اللام فتحة واللام ألفا فيقولون غزا ورمى ورضى ونحو ذلك قال قائلهم : نستوقد النبل بالحضيض ونض طاد نفوسا بنت على الكرام

والأصل بنيت قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (ثم قالوا غازية) بقلب الواو مع عدم تطرفها (لأن المؤنث فرع المذكر) لكون بناء المؤنث غالبا على الزيادة لاسما فيعين يقول رجل ورجلة وغلाम وغلامة ونحو ذلك فلما قبلوها في الأصل قلبوها في الفرع فقالوا غازية وراضية وفي التنزيل في عيشة راضية (ولا) (الناء طارئة) على أصل الكلمة وليست منها فكان الواو متطرفة حقيقة فان قلت إنهم يلقبون الواو المكسور ما قبلها ياء طرفا أو غير طرف فقلت في غازية كذلك كما ذكره العلامة في الفصل. قلت قول المصنف رحمة الله أقرب لأن قلب الواو الغير المتطرفة بسبب حملها على الفعل كما في المصادر نحو قام الأصل قواما على المفرد كما في الجمع نحو ديم جمع ديمة والأصل دومة فمجرد كسر ما قبلها لا يقتضى القلب. فان قلت التاء معتبرة بدليل قولهم قلنسوة ومحدوة فلو لم تعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لمام في التخطى وحينئذ لا تكون الواو كالمتطرفة. قلت الأصل في قلنسوة ومحدوة وهو المفرد على التاء والحذف طار بخلاف ما نحن فيه فان الأصل فيه بدون التاء نحو غاز والتاء طارئة ولا يبعد عندي أن يقال في مثل ذلك قلبت الواو ياء لكونها رابعة من عدم انضمام ما قبلها هذا كله ظاهر وإنما الإشكال في إعلال نحو غواز وروام ورواض وليس علينا إلا أن نقول الأصل غوازى بالتونين أعل إعلال غاز ورام ولا بحث لنا في أنه مصرف أو غيره وأن تنوينه أى تنوين. واعلم أن هذا الإعلال إنما هو حال الرفع والجر وأما حال النصب فتقول رأيت غازيا وراميا وغوازى وروامى كالصحيح (وتقول في المفعول من الواوى) أى في اسم المفعول من الثلاثى المجرد الواوى (مغزو) أصله مغزرو وأدغمت الواو في الواو (ومن اليائى مرعى بقلب الواو ياء وكسر ما قبلها) أى ما قبل الياء يعنى أن أصله رموى بقلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء لتسلم الياء وإنما قلبت الواو ياء (لأن الواو والياء إذا اجتمعا في كلمة واحدة والأولى منهما ساكنة) سواء كانت الواو أو الياء (قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء) وذلك قياس مطرد طلبا للخفة واشترط سكون الأولى ليدغم في الثانى واختير الياء لخفتها. وفي كلام المصنف نظر لأنه ترك شرائط لا بد منها وهى أنه يجب في الواو إذا كانت أولى أن لا تكون بدلا من حرف آخر ليحترز به عما إذا كانتا وتسويهما كما تقدم وأن يكونا في كلمة واحدة أو ما هو في حكمها كسلى والأصل مسلى ليجترز به عن سور في كلمتين مستقلتين نحو غزويوما ويقضى وطراو في بعض النسخ إذا اجتمعتا في كلمة واحدة وهو الصواب وأن لا يكونا في صيغة أفعل نحو أيووف الإعلال نحو حيوة وأن لا تكون الياء إذا كانت الأولى بدلا من حرف آخر ليحترز من نحو ديوان والأصل دووان فان الواو لا قلب في مثل هذه الصور ياء وأيضا يجب أن لا تكون الياء للتصغير إذا لم تكن الواو طرفا فأما إذا كان طرفا فانه يجب قلبه كما في صبي ودلى حتى لا ينتقض بنحو أسودود جديد لانه لا يجب القلب بل يجوز. لا يقال إن قوله فاذا اجتمعا إلى آخره مهمة وهى لا يجب أن تصدق كلها. لأننا نقول قواعد العلوم يجب أن تكون على وجه يصدق كلية أو ما قولهم هذا أمر

غاز غاز وقلب الواو
لتطرفها وانكسار ما قبلها
كما قبلت في غزى ثم قال
غازية لأن المؤنث فرع
المذكر والتاء طارئة وتقول
في المفعول من الواو
مغزو ومن اليائى مرعى
بقلب الواو ياء وكسر
ما قبلها لأن الواو والياء
إذا اجتمعا في كلمة واحدة
والأولى منهما ساكنة
قلب الواو ياء وأدغم
الياء في الياء

مخضو عليه فشاذ والقياس مضى لأنه من اليائي وم. من يقول الواوى أيضا مغزى ومعدى ومرضى
بقلب الواوين ياء كراهة اجتماع الواوين . وعليه قول الشاعر :

لقد علمت عرسى مليكة أنى أنا الليث معديا عليه وغاديا

والقياس الواو واسكن الياء أيضا كثير فصيح وإن كان مخالفا للقياس تشبها بنحو عى وحقى وغى
وحصى وفى مرضى أمر آخر وهو إجراؤه مجرى فعله الأصلي أعنى رضى فان أصله رضى (وتقول فى قول
من الواوى عدو) أصله عدوو (ومن اليائى بغى) والأصل بغوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها
بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسر ما قبلها فقبل بغى وفى التنزيل وما كانت أمك بغيا ولم أك
بغيا أى فاجرة قال ابن جنى هو فصيل ولو كان فعولا لقبل بغوا بكافين فلان نهو عن المنكر كذا ذكره
صاحب الكشف وفيه نظر وهذا عجيب من مثل الإمام ابن جنى وأظن أنه سهو منه لأنه لو كان
فعولا لوجب أن يقال بغية لأن فعلا بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث اللهم إلا أن يقال شبه بما
هو بمعنى مفعول كما فى قوله تعالى «إن رحمة الله قريب من المحسنين» وهو تكلف ولأن قوله لو كان فعولا
لقبل بغى غير مستقيم بلا خفاء لأنه من اليائى وأما نهو فشاذ والقياس نهى فان قلت الواو فى عدو رابعة
وما قبلها غير مضموم فلم تقلب ياء قلت لأن المدة لا اعتداد بها فكان ما قبلها مضموما ولأن الواو الساكنة
كالضمة ولأن الغرض هو التخفيف وهو يحصل بالإدغام وكذا الكلام فى اسم المفعول الواوى نحو مغزو . فإن
قلت ما السرى فى جواز مدعى ومغزى قبلها ياء مع الكثرة والاطراد لاسما فى مرضى وامتناع ذلك فى عدو . قلت
السر أن نحو مغزو طال فقل والياء أخف فعُدل إليه بخلاف فُعول فإنه محمول على فعله فافهم (وتقول
فى فُعيل من الواوى صي) والأصل صيدو قلبت الواو ياء وأدغمت وهو من الصبوة (ومن اليائى شرى)
أصله شرى أدغمت الياء فى الياء والفرس الشرى هو الذى يشرى فى سيره أى يلح (و الثانى) (المزيد
فيه قلب واو ياء لأن كل واو إذا وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما قلبت ياء) تخفيفا (لثقل الكاحية)
بالطول والمزيد فيه كذلك لا محالة فقلب فيه الواو ياء وقوله رابعة احترازا من نحو غزو وقوله فصاعدا
ليدخل فيه نحو اعتدى واسترشى وقوله ولم يكن ما قبلها مضموما احترازا من نحو يغزو (فتقول أعطى
يعطى) والأصل أعطو يعطو (واعتدى يعتدى) والأصل اعتدو يعتدو (واسترشى يسترشى) والأصل
استرشو ومثل ثلاثة أمثلة لأنها إما رابعة أو خامسة أو سادسة (وتقول مع الضمير أعطيت واعتديت
واسترشيت وكذلك تغازبتنا وتراجينا) بقلب الواو ياء من الجميع لما ذكرنا فاحفظ. هذا الضابط .
واعلم أن المصنف وغيره أطلقوا الكلام فى هذا القلب على سبيل التورية وقالوا كل واو الخ . ولما فيه
نظر لأن هذا القلب إنما هو فى لام الفعل فقط لأن وقوعه رابعا أكثر فهو أليق بالتخفيف بدليل
أنهم لا يقبلونه من استقوم وفى التنزيل استحوذ عليهم الشيطان وكذا اعشوشب واجتور واجلوز وتجاوز
وما أشبه ذلك وفى نحو افعل وافعلا لا تقلب اللام الأولى لأن الأخيرة قلبية لا محالة فلما قلبت الأولى أيضا
لأوقع فى النقل للمروء من لاسما فى المضارع بدليل ارعوى رعوى واحواوى يحواوى وما أشبه ذلك ولأنه
ينقص بنحو مدعو وعدو فكأنهم اعتمدوا على إيراد هذا البحث فى المثل اللام وعلى أنه لا اعتداد بالمدة وأن
المدة قائمة مقام الضمة. هذا آخر الكلام فيما يكون حرف العلة فيه واحدا فلنشرح فيما تعدد فيه حرف
العلة فنقول : (الرابع) من الأنواع السبعة (الممثل العين واللام) وهو ما يكون عينه ولامه
حرفى علة وقدمه لكثرة أبحاثه بالنسبة إلى ما يليه (ويقال له الليف المقرون) أما الليف فلا اجتماع حرفى
العلة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شقى لقيف وأما المقرون فلنقارنه الحرفين لعدم الفاصل بينهما بخلاف
ما سيجى بعده والقسمة تقتضى أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لكن لم يجرى ما يكون عينه ياء ولا مدهوا

وتقول فى فُعول من الواوى
عدو ومن اليائى بغى وتقول
فى فُعيل من الواوى صي
ومن اليائى شرى والمزيد
فيه قلب واو ياء لأن كل
واو إذا وقعت رابعة
فصاعدا ولم يكن ما قبلها
مضموما قلبت ياء لتقل
الكلمة فتقول أعطى يعطى
واعتدى يعتدى واسترشى
يسترشى وتقول مع
الضمير أعطيت واعتديت
واسترشيت وكذلك تغازبتنا
وتراجينا (الرابع الممثل
العين واللام) ويقال له
الليف المقرون

بقي ثلاثة ولا يكون إلا من بابي ضرب وضرب وعلم وعلم والتموا فيما يكون الحرفان فيه واو ين كسر العين نحو
 قوى لتقلب الواو الأخيرة ياء دفعا للثقل وإعاجاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واو لأن
 العبرة في هذا الباب باللام ولا تمل العين (فتقول شوى يشوى شيئا مثل رمى رمى) فجميع ما عرفت
 في رمى رمى فأعر فمهنا بعينه والأصل شوى يشوى أعل إعلال رمى رمى وأصل شياشوا اجتماع الواو والياء
 وسقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ولا يجوز قلب الواو ألفا لئلا يلزم حذف أحد الألفين فتحل
 الكلمة. فان قيل إذا كان الأصل شوى فلم أعل باللام دون العين مع أن العلة موجودة فهما قلت لأن آخر
 الكلمة. أولى بالتغيير والتصرف فيه فلا يعل العين في صيغة من الضم لأنهم لم يعمل في الأصل فلا يقال في اسم
 الفاعل شاء بالهمز بل شاو بالواو ، ويقال في اسم المفعول مشوى لا مشى. فالخاضل أنه يجعل مثل الناقص
 بعينه لا مثل الأوجوف (و) تقول (قوى يقوى قوة) والأصل قو وقو وقو. فاعل إعلال رضى رضى
 ولم يندغم لأن الإعلال في مثل هذا الصورة واجب إذ لا يجوز أن يقال رضوا مثلا بخلاف الإدغام إذ يجوز أن
 يقال حى بلا إدغام فقدم الواجب فلم يبق سبب الإدغام ولأن قوى أخف من قو بالإدغام واعتبروا اجتماع
 الواوين في القوة بالإدغام فانه موجب للخفض ونظيرة الجوز واليو ولم تمل العين لئلا يلزم في المضارع يقاى ياء
 مضمومة وقيل لئلا يلزم اجتماع الإعلالين (وروى يروى ربا) أصله روبا ولم تقلب العين من روى ألفا
 وإن لم يلزم اجتماع إعلالين لئلا يلزم في المضارع أن يقال رباى كخاف ياء مضمومة وهم رفضوا ذلك لأن
 فعل مكسور العين فرع فعل مفتوح العين ولم تقلب في المفتوح فلم تقلب في المكسور فقوى يقوى
 وروى يروى (مثل رضى رضى رضا) في جميع أحكامه بلا مخالفة وعليك أن لا تمل العين أصلا ولما لم يكن اسم
 الفاعل من روى مثله من شوى أشار إليه بقوله (فهو ريان والمرأة ربا مثل عطشان وعطشى) يعنى
 لا يقال راو وراوية بل يبقى من الصفة المشبهة لأن المعنى لا يستقيم إلا عليها لأن صيغة فاعل تدل على الحدوث
 والصفة المشبهة تدل على الثبوت والمعنى في هذا يدل على الثبوت لا على الحدوث فتأمل وأصل ريان رويان
 فاعل كعطشى شيان تقول ريان ريانان رواء ريان رواء أيضا وتقول في ثنية المؤنث حال النصب
 والخفض مضافة إلى ياء المتكلم ربي خمس يات المتقلبة عن الواو واللام للثقل والمتقلبة عن ألف
 التأنيث وعلامة التشبيه ياء المتكلم (وأروى كأعطى) يعنى أن الزيد فيه من هذا النوع مثل الناقص
 بعينه وقد عرفت فواز ان هذا اعلية ولا تفزق ولا تمل العين أصلا فاني لو اشتغل بتفصيل ذلك يطول الكتاب
 من غير طائل (و) تقول في فعل مكسور العين مما الحرفان فيه ياء (حى كرضى) بلا إعلال العين
 كما تقدم وجاز عدم الإدغام نظرا إلى أن قياس ما يدغم في الماضي أن يدغم في المضارع وهنا لا يجوز
 الإدغام في المضارع لئلا يلزم ما تقدم من محي مضموم الياء وهو مرفوض (و) يجوز (حى) بالإدغام
 لاجتماع المثلين وهذه اللغة هي الكثيرة الشائعة قال الله تعالى «وحى من حى عن نبى» ويجوز في الحاء
 الفتح على الأصل والكسر بنقل حركة الياء إليه (و) تقول في مضارع حى (حى) بلا إدغام لئلا
 يلزم الياء المضمومة وتقلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول (حياة) في المصدر قلب الياء
 ألفا وتكتب صورة الواو على لغة من يميل إلى ألف إلى الواو وكذلك الصلوة والزكوة والرسو والربو كذا
 ذكره صاحب الكشاف فيه والحق أن أمثال ذلك تكتب في المصحف بالواو والافتداء بنا عليه وفي غيره
 بالألف كحياة لأنها وإن كانت منقلبة عن الياء لكن الألف المنقلبة من الياء إذا كان ما قبلها ياء تكتب
 صورة الألف إلا في محي وربي (فهو حى) في النعت ولم تقل حاي لما ذكر في روى من أن المعنى على
 الثبوت ولم يحز حى بلا إدغام حملا على الفعل لأن اسم الفاعل فرع الفعل في الإعلال دون الإدغام وعلى
 تقدير حملة عليه فاحمل على ما هو الأكثر أعنى الإدغام أولى (وحيا) في فعل الاثنين من حى بالإدغام

وإذا كان الهمز على الواو

وإذا كان الهمز على الواو

فتقول شوى يشوى شيئا

مثل رمى رمى رميا وقوى

يقوى قوة وروى روى

ربا مثل رضى رضى رضا

فهو ريان والمرأة ربا

مثل عطشان وعطشى

وأروى كأعطى وحى

كرضى وحى ويحي حياة

فهو حى وحيا

(وحيا) فيه من حي بلا إدغام (فهما حيان) في ثنية حي (وحيوا) في فعل جماعة الذكور من حي بالإدغام قال الشاعر :

عيوا بأمرهم كما عيت ببيضتها الجماء

(وحيوا) في فعل جماعة الذكور من حي بلا إدغام (فهم أحياء) في جمع حي (ويجوز) فيه أي في فعل جماعة الذكور (حيوا بالتخفيف كرضوا) من حي بلا إدغام والأصل حيوا كرضوا نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين ووزنه فعوا ، قال الشاعر :

وكنا حسبناهم فوارس كهمس حيوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصرا

وأما عند اتصال الضاهر فلا مدخل للإدغام كما تقدم في المضاعف ولذا لم يذكره ويجوز عند تاء التأنيث حيث وحيت كحي (والأمر منه أحي) من تحيا (كارض) من ترضى في سائر التصاريف مؤكدا أو غيره تقول أحي أحياء أحيوا أحي ياء ساكنة بعد ياء مفتوحة أحياء أحيين وبالتالي كيد أحيين أحيان أحيون والوزن أفون أحيين بكسر الياء الثانية والوزن أفعين أحيان أحيينان (و) تقول في أفعل (أحي يحي كأعطى يعطى) ولا يدغم حال النصب أيضا بل يقال لن يحي حملا على الأصل قال تعالى أليس ذلك بقادر على أن يحي الموتى تقول أحي يحيي أحياء فهو يحيي وذلك يحيي لم يحيي يحيي واحي ولا تحي يحذف اللام وبقاء العين بحاله وبالتالي كيد أحيين باعادة اللام كأعطين (و) يقول في فاعل (حاي عياني بحاية) فهو يحاي وذلك يحاي لم يحاي حاي لا تحاي كناعي بعينه (و) تقول في استفعل (استحي يستحي استحياء) فهو مستحي وذلك مستحي لم يستحي لا يستحي استحي لا تستحي كما تشرى بعينه ، ومنهم (أي من العرب (من) يحذف إحدى الياءين (و) يقول استحي يستحي استح (فهو مستح وذلك مستحي لم يستح مستح وذلك مستحي لم يستح ليستح لاستح بكسر الحاء وحذف الياء الأخرى علامة للجزم هذه لغة تميمية والأولى جازية وهو الأصل الشائع قال تعالى إن الله لا يستحي الآية وقال تعالى : ويستحيون نساءكم وتقول على اللغة الثانية استحي استحياء استحيوا على وزن استقوا استحت استحتا على وزن استقت استقتا إلى آخره استح استحياء استحيوا استحي استحياء استحيين وبالتالي كيد استحيين باعادة اللام استحيان استحيان استحيان استحيان. ولما تقرر أن هذا النوع لا تعمل عنه ألبته وههنا قد حذفت أشار إلى الجواب بقوله (وذلك) أي (الحذف لكثرة الاستعمال كما قالوا الأدر في الأدرى) يعني ليس الحذف للاعلال بل على سبيل الاعتباط مثله من لأدر والأصل لأدرى لحذفت الياء لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كذا حكى الخليل وسيبويه ونظيره حذف النون من يكون حال الجزم نحو لم أك ولم تك ولم يك وهذا كثير في الكلام وقال سيبويه في استحي حذفت الياء لالتقاء الساكنين لأن الياء الأولى قلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وإنما فعلوا ذلك حيث كثرت في كلامهم وقال اللانزى لم تحذف لالتقاء الساكنين وإلا ردوها إذا قالوا هو يستحي وتقالوا يستحي. قال فيه نظر لأنه كما قبلت حركة الياء من استحي إلى ما قبلها وقلبت ألفا فكذلك ههنا نقلت حركة الياء من يستحي إلى ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين والعلة فهما كثرة الاستعمال وفي كلام سيبويه أيضا نظر لأنه يؤم أن المحذوف هو اللام والحق أنه العين والإلا لوجب بأن يقال في الجزم والأمر لم يستحي واستحي بابيات الياء لأن حذف اللام إنما هو لكونه قائما مقام الحركة وليس العين كذلك فالحذف والعين وحذف اللام في الجزم والأمر مثله في الناقص لا لكثرة استعماله بدليل إعادتها في نحو استحي واستحياء فليتأمل وحينئذ لا حاجة إلى قاء الياء ألفا لأنه يحذف قلب أولم يقاب بل نقلت حركته وحذف فالتشبيه بلا أدر في الحذف لكثرة استعماله في حذف اللام (النوع الخامس) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء واللام) وهو الذي فاؤه ولامه حرفا علة (وبقال له اللقيف المفعول) لاجتماع حرفي العلة مع الفارق بينهما أعني العين والقسمه تقتضى أن يكون أربعة أقسام وليس في الكلام من هذا النوع ما فاؤه ياء لا يديت بمعنى أنعمت يقال يدي

وحيا فهما حيان وحيوا وحيوا فهم أحياء ويجوز حيوا بالتخفيف كرضوا والأمر منه أحي كارض وأحي يحي كأعطى يعطى حاي عياني بحاية واستحي يستحي استحياء والأمر منه استحي ، ومنهم من يقول استحي يستحي استح وذلك الحذف لكثرة الاستعمال كما قالوا لا أدر في الأدرى النوع الخامس المعتل الفاء واللام ، ويقال له اللقيف المفعول

بيد فإلما في غيره ووقف واللام لا تكون إلاياء لأنه ليس في كلامهم ما يكون فاؤه واوا أو لامه واوا إلا لفظه
 واو ولم يجي إلا من ضرب يضرب ومن علم يعلم وحسب وحسب ولم يذكر المصنف مثال الأخيرة وهو ولي يلى
 (فتقول في) ضرب يضرب (وق) الخ أى حفظ (وقا وقوا) الأصل وقوا ووقت وقاتا وقتا وقتا وقيما وقيما
 وقت وقيما وقيتين وقت وقينا (كرمى رميا الخ) والإعلانات هنا كالاعلالت هناك (ويبقى بقيان بقون)
 تقي. تقيابن تقي تقيان تقون تقيان تقيان تقيان تقي تقي لم يقل كرمى لأنه مخالفه في حذف الفاء إذ الأصل
 يوقى وأما حكم اللام منه فحكمه من رمى والأصل في بقون يقيون وفي فعل الواحدة المخاطبة تقيين كتمدن
 فحذفت اللام (كرمى ريمان ريمون) وترمين والوزن يعون وتعين وأما تقيين في الجمع فوزنه تعلن والياء
 لام الفعل (و) تقول (في الأمرق) يارجل على وزن ع (فصير على حرف واحد) كما ترى لأن الفاء محذوفة وقد
 حذفت حرف المضارعة ولام الفعل فلم يبق غير العين وكذا تقول في سائر المحرومات لا يلقى لم يلقى على وزن
 لايع ولبع ولم يع (وليزمه) أى الأمر لحوق (الهاء في الوقف نحو) الخ ثلاثا يزم بالابتداء بالساكن إن سكنت
 الحرف الواحد للوقف أو الوقف على المتحرك إن لم تسكن وكلاهما ممنوع وأما حال الوصل فتقول يارجل
 قيا قوا أصله قيا قى قيا قى على وزنعلن فهو واق أصله واقى وذلك موقى أصله موقى فحكم اللام
 في الجمع حكم لام رمى بلا فرق فقس (وتقول في التأكيذ) بالنون (قين) بأعادة اللام لما عرفت في أعزون
 (قيان قن) يضم القاف في فعل جماعة الكور وحذفت الواو لانتقاء الساكنين ودلالة الضمة عليها (قن)
 بكسر القاف في فعل الواحدة وحذف الياء لانتقاء الساكنين ودلالة الكسرة عليها (قيان قينان وبالحقيقة
 قين قن قن) وتقول (من باب علم يعلم) (وجى يوجى كرمى يرمى) في جميع الأحكام والتصريف بلا فرق أصلا
 (والأمر ايج كارض الخ) تقول ايج ايجيا ايجوا ايجى ايجيا ايجين وبالتأكيذ ايجين ايجيان ايجن الخ وذكروا
 ذلك لفائدة وهي أن الواو تغلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فان الأصل اوج يقال وجى الفرس إذا وجد
 في حافره وجع (النوع السادس) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء والعين) وهو ما يكون فاؤه وعينه
 حرفي علة والقسمه تقتضى أن يكون أربعة أقسام ولم يجي ما يكون الفاء والعين منه واو إن لكونه في غاية
 النقل فبقى ثلاثة أقسام أشار إلى الأمثلة بقوله (كيين) وذلك في اسم مكان ويوم وويل) وهو واد في جهنم
 وويل أيضا كلمة عذاب (ولا يبنى منه) أى من هذا النوع (فعل) لأن الفعل أثقل من الاسم وهذا النوع
 أثقل من الأنواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقلين ولهذا لم يجي مما هو الأثقل أغنى ما يكون فاؤه
 وعينه واو إن في اسم ولا في فعل. (النوع السابع) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء والعين واللام) وهو
 ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروف علة والقسمه تقتضى أن يكون تسعة أقسام ولم يجي في الكلام من هذا
 النوع إلا مثالان (وذلك واو وياء لاسمى الحرفين) وهما ووى فان الهمزة والياء والجم الخ أسماء مسمياتها
 ا ب ج إلى آخره كالرجل والفرس قال الخليل لأصحابه كيف تنطقون بالجم من جعفر فقالوا جيم قال
 إنما نطقم بالاسم ولم تنطقوا بالمسئول عنه وهو المسمى. والجواب ج لأنه المسمى وتركيب الياء من
 ياء آت بالاتفاق يحملون لانه همزة تخفيفا وقال الأخفش إن ألف الواو منقلبة عن الواو وقيل عن
 الياء ولأول أقرب لأن الواوى أكثر من الياء فالجمل عليه أولى وقلبت العين منهما ألفا دون الفاء
 واللام كراهة اجتماع حرفي علة متحركين في الأول والله تعالى أعلم.

(فصل في) بيان (المهموز) وهو الذى أحد حروفه الأصول همزة ولفظ المهموز يشعر بذلك، وهو على
 ثلاثة أنواع لأن الهمزة إما فاء ويسمى مهموز الفاء أو عين ويسمى مهموز العين: الأوسط والوسط. وأولام
 ويسمى مهموز اللام والعجز (وحكم المهموز في تصاريه حكم الصحيح لأن الهمزة حرف صحيح)
 بدليل قبولها الحركات الثلاث بخلاف حروف العلة. يعنى أن تصاريه الفعل المهموز الخالى من الضعيف

وحروف العلة كتنصاريص الصحيح فان لفظ المهموز إذا أطلق يفهم منه الحالى عن التضعيف وحروف العلة
وإلا فيقال المضاعف المهموز والمثال المهموز ونحو ذلك والأولى أن يقال حكم المهموز في التنصاريص حكم
مماثلة من غير المهموز إن مضاعفا فضعف وإن مثالا فمثال إلى غير ذلك وإنما جعل المهموز من غير السالم
لما فيه من التنويرات التي ليست في السالم وأيضاً كثيراً ما تغلب الهمزة حرف علة (لكنها) أى الهمزة (قد
تخفف إذا وقعت غير أول) أى غير مبتدأ بها فانها قد تخفف إذا وقعت في أول الكلمة إن لم تكن مبتدأ بها
نحو وامر بالآف والأصل وأمر بالهمزة فالمراد بغير الأول أن لا تكون في أول الكلام بل يتقدم عليها شيء
والألم تخفف شيء حينئذ لأن ابتداء بحرف شديد مطلوب ألا ترى أنك تحتاج إلى زبادة عند الوصول وأما
حذف الهمزة من نحو خذ والأصل أوخذ فليس من هذا الباب فان همزة الوصل حذفها لازم عند فقد
الاحتياج إليها وإنما تخفف (لأنها حرف شديد من أقصى الحلق) فتخفف دفعا لشدها وتخفيفها يكون
بالقلب والحذف وغيرهما واستقصاء ذلك لا يليق بهذا الكتاب فانه باب طويل الدليل ممتد السيل إذا تقرر
أن حكمه حكم الصحيح (فتقول أمل يأمل كنصر ينصر) في سائر التنصاريص (والأمر أو مل بقلب
الهمزة) التي هي فاء العمل (واو) فان الأصل أمل بهمز تين الأولى للوصل والثانية للقاء قلبت واواً لسكونها
وكون ما قبلها همزة مضمومة وذلك (لأن الهمزتين إذا التقتا) حال كونهما (في كلمة واحدة وثانيتين) ساكنة
وجب قلبها (أى قلب الثانية الساكنة) (بجنس حركة ما قبلها) أى بحركة الهمزة التي قبلها روماً للتخفيف
إذا لا يخفى فقل ذلك وقوله ثانيتين ساكنة جملة حالية وجاز خلواً عن الواو لسكونها عقيب حال غير جملة
كقول الشاعر : والله ييقك لنا سالماً بركك تبجيل وتعظيم

(فان كانت حركة ما قبلها فتحة تغلب بحرف الفتحة) وهو الألف (كآمن) أصله أأمن قلبت الثانية ألفاً
(وإن كانت ضمة تغلب بحرف الضمة) وهو الواو (نحو أو من) محمول آمن أصله أو من بهمز تين (وإن
كانت كسرة تغلب بحرف الكسرة) وهى الياء (نحو إيماناً) مصدر آمن والأصل إيماناً وإنما قال إذا التقتا
لأن الهمزة الساكنة التي قبلها حرف غير همزة لا يجب قلبها بجنس حركة ما قبلها بل يجوز نحو رأس وبؤس
ورثم وقال في كلمة واحدة لأنهما لو كانتا في كلمتين لا يجب أيضاً ذلك بل يجوز يا قارىء أزر بالهمزة ويجوز
بالواو وكذا نياس الفتح والكسر لأن ذلك لم يبلغ مبلغ ما في كلمة لجواز انفكاكهما وقال ثانيتين ساكنة
لأنهما لو التقتا في الكلمة لم تسكن الثانية فله أحكام أخر لا تليق بهذا الكتاب وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو
أئمة والأصل أئمة كأحره فانه لم تغلب الثانية ألفاً كما في آمن بل نقلت حركة الميم إليها وقلبت ياء فقلبت أئمة
ويمكن الجواب بأنه شاذ إذا عرفت هذا فتقول إذا قلبت الثانية (فان كانت) الهمزة (الأولى) من الهمزتين
المنقلبتين ثانيتها واواً أو ياء (همزة وصل تعود الثانية) أى تصير الهمزة المنقلبة واواً أو ياء (همزة) خالصة (عند
الوصل) أى صل تلك الكلمة بكلمة قبلها يعنى عند سقوط همزة الوصل في الدرج لأنه يرتفع حينئذ التقاء
الهمزتين فلا تبقى علة القلب فتعود المنقلبة وقوله الهمزة الثانية المراد بها الواو والياء لكن أطلق عليهما
الهمزة لسكونهما في الأصل همزة أو لصيرورتهما همزة ولأن قوله الأولى يقتضى الثانية فلذا قال في مقاباته
هذا ولو قال تعود الثانية بمعنى ترجع لسكان أخصر وأوضح لكن لما أردفه بقوله همزة قلنا إن عاد من الأفعال
الناقصة بمعنى صار لتكون همزة خبره ولك أن تجعل همزة حالاً وهذا أسهل لكن قوله (إذا انفتح ما قبلها نحو
أومل) أى ما قبل الثانية بعد حذف همزة الوصل فيه نظر بل هو وهم محض لأن الهمزة الثانية تعود همزة عند سقوط
همزة الوصل سواء انفتح ما قبلها أو انضم أو انكسر لزوال العلة أعنى اجتماع الهمزتين مثال ما انفتح ما قبلها
قوله تعالى إلى الهدى اثنتا الأصل ايتنا بالياء فله اسقط همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة ومثال ما انضم
ما قبلها قوله تعالى ومنهم من يقول أئذن لى والأصل ائذن لى ياء فلما سقطت الهمزة الأولى عادت الثانية

لكنها قد تخفف إذا
وقعت غير أول لأنها حرف
شديد من أقصى الحلق
فتقول أمل يأمل كنصر
ينصر والأمر أو مل بقلب
الهمزة واواً لأن الهمزتين
إذا التقتا في كلمة واحدة
وثانيتين ساكنة وجب
قلبها بجنس حركة ما قبلها
فان كانت حركة ما قبلها
فتحة تغلب بحرف الفتحة
كآمن وإن كانت ضمة
تغلب بحرف الضمة نحو
أو من وإن كانت كسرة
تغلب بحرف الكسرة
نحو إيماناً فان كانت
الأولى همزة وصل تعود
الثانية همزة عند الوصل
إذا انفتح ما قبلها نحو أومل

ومثال ما انكسر ما قبله قوله تعالى فليؤد الذي ائتمن والأصل أو تمن بالواو فلما سقطت همزة الاولى عادت الثانية وكذا في المتقلبة واوا تقول في أو مل يازيدا أمل ياقطام أملى باعادة الهمزة ولم يحجى مما يكون الأولى همزة وصل قلبت الثانية لفظا لان همزة الوصل لا تكون مفتوحة إلا في مواضع معدودة معينة (وحذفت الهمزة في خذ وكل ومر على غير القياس) يعنى أن القياس يقتضى أن يكون الأمر من تأخذ وتأكل وتأمر أوخذ وأوكل وأومر كأرمل من تأمل لكنهم لما استثنوا الأمر منها حذفوا الهمزة الأصلية (لكثرة الاستعمال) ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسى وفي نظم هذه الثلاثة في سلك واحد تسامح فان هذا الحذف واجب في خذ وكل بخلاف مرفاهه أكثر استعمالا (وقد يحجىء ومر على الأصل عند الوصل كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة) أصله أو مر وحذفت همزة الوصل وأعيدت الثانية وقيل وأمر وهذا أفصح من ومر لزوال الثقل بحذف همزة الوصل وجاء في الحديث فر برأس التمثال ومر بالستر ومر برأس الكاب (وأزر) أى عاون (يا زروهنأيهن) كضرب يضرب) بلفرق والتخفيف على القياس المذكور (والأمر) من تأزر (إئزر) الأصل أئزر قلبت الثانية ياء كما في إيمان وخصه بالذكر لما فيه من قلب ليس في اهئ (وأدب يادب ككرم يكرم والأمر أودب) والأصل ائدب قلبت الثانية واوا ولذا ذكره (وسأل يسأل كنع ينع والأمر أسأل) كمنع ذكره وإن لم يكن فيه تغيير تفرعا له على يسأل كتفريع سل على تسأل كما قال (ويجوز) في سأل يسأل أسأل (بالتخفيف سأل يسأل سل) بقلب الهمزة الثانية ألفا ليس بقياس مستمر ولما فعل ذلك في الأمر استغنى عن همزة الوصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين فقل سل وفي قراءة السبعة سل سائل بالألف وقيل هو أجوف واوى مثل خاف يخاف وقيل يأتي مثل هاب يهاب . فان قيل لم لم يبقوا همزة الوصل لعدم الاعتداد بحركة السين لكونها عارضة كما قالوا في الأمر من تجار وأرف أجار وأرف ثم نقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفوا همزهم أبقوا همزة الوصل فقالوا أجرو وأرف لعدم الاعتداد بالحركة العارضة قلت لأن سل أكثر استعمالا فأوجبوا فيه التخفيف بحيث يمكن بخلاف ذلك وقلت لأن سل مشتق من تسال بالألف حذف حرف المضارعة وأسكن الآخر ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فبقى سل وليس كذلك أجر وأرف فان التخفيف إنما هو في الأمر دون المضارع (وأب) أى رجع (يثوب وساء يسوء كصان يصون وجاء يحجىء ككال يكيل) كما تقدم في باع يبيع يقال كال الزند إذا لم تخرج ناره (فهو ساء) في اسم الفاعل من ساء وجاء) فيه من جاء وذكر ذلك لأنه ليس مثل صائن وبائع ولأن في إعلاله بحثا وهو أن الأصل ساوى وجاءى قلبت الواو والياء همزة كما في صان وبائع فقل سائى وجاءى همزتين ثم قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها كما في أعة فقل سائى وجاءى ثم أعلا إعلال غاز ورام فقل ساء وجاء الوزن فاع هذا قول سيبويه وقال الخليل أصلهما ساء وجاءى قلبت العين إلى موضع اللام واللام إلى موضع العين فقل سائو وجاءى والوزن فاع فاعلا إعلال غاز ورام فقل ساء وجاء فالوزن فال ورجع قول الخليل بقلة التغيير لما في قول سيبويه من إعلالين وليس فيه هما قلب العين همزة وقلب اللام ياء والقلب قد ثبت في كلامهم كثيرا مع عدم الاحتياج إليه كشاك وناء ينأى والأصل نأى ينأى وأيس يئش والأصل يأيس ونحو ذلك وههنا قد احتج إليه لاجتماع الهمزتين وقال ابن الحاجب قول سيبويه أقيس وما ذكره الخليل لا يقوم عليه دليل وهو جار على قياس كلامهم والقلب ليس بقياس (وأسا) أى داوى (يأسو كدعا يدعو وآتى يأتى كرمى رى والأمر إيت) أصله إيت قلبت الثانية ياء كما يمان ولذا ذكره (ومنهم) أى من العرب (من) بحذف الهمزة الثانية ثم يستغنى عن همزة الوصل (يقولت) يارجل كق وفي الوقف قه كقه (تشبيها) له (نخذ) كما مر (وواى) أى وعد (يئ كوفى بق) وأصل يئ بوئى حذف الواو كق ولا فائدة في ذكر الأمر فان المصنف

وحذفت الهمزة في خذ وكل ومر على غير القياس لكثرة الاستعمال وقد يحجىء أو مر على الأصل عن الوصل كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة وأزريأزر وهنأيهن كضرب يضرب والأمر إئزر وأدب يادب ككرم يكرم والأمر أودب وسأل يسأل كئ ينع والأمر أسأل ويجوز بالتخفيف سل يسال سل وآب يثوب وساء يسو كصان يصون وجاء يحجىء ككال يكيل فهو سا وجاء وأسا يأسو كدع يدعو وآتى يأتى كرمى رى والأمر إيت ومنهم من يقول «ت» تشبيها بخذ وواى يئ كوفى بق

رحمه الله لا يذكر شيئا من التصاريف غير الماضي والمضارع إلا وفيه أمر زائد ليس في المشبه به (وأوى
 يأوى أيا كشوى يشوى شيا) وأصل أيا أو يا ولا فائدة في ذكره إذ ليس فيه أمر زائد وكأن فائدته أنه
 قال حكمه في التصاريف حكم شوى يشوى والمصدر ليس من التصاريف فلم يعلم أن مصدره أيضا كمصدره
 في الاعلال فأشار إليه (والأمر) من تأوى (ياوى) كاشو من تشوى والأصل اتو قلبت الثانية ياء كذا
 ذكره ولا يخفى عليك أن الياء في إيت وإيزر وإيو ونحو ذلك تصير همزة عند سقوط همزة الوصل في الدرج
 لما تقدم ومنه قوله تعالى «فأووا إلى الكهف» وهو فعل جماعة المذكور تقول أيو أيو ياويو والأصل اتووا
 بهمزتين فواوين فلما اتصل به الفاء سقطت همزة الوصل وعادت الهمزة المنقلبة فصار فأووا وقس على هذا
 (ونأى) أى بعد (ينأى كرى كرى) وعليك بالتدبر في هذه الأبحاث وفي القياس بما تقدم في العتلات وبما مر
 من الإعلالات عند التأكيذ وغيره ولا أظنها تخفى عليك إن أمنت ما تقدم والإفلا إعادة مع تأديتها إلى إطالة
 لاتيذك (وكذا قياس يرى يرى) أى قياس يرى أن يكون كينأى ويرعى لأنه من باهما (لكن العرب
 قد اجتمعت على حذف الهمزة) التي هي عين فعله (من مضارعه) أى مضارع رأى والأولى أن يقول على
 حذف الهمزة منه لأن بحثه إنما هو يرى وهو مضارع وإنما عدل عن ذلك لثلاثي توهم أن الحذف
 مخصوص بىرى فعلم من عبارته أن الحذف جار في المضارع مطلقا فهم (فقالوا يرى ريان يرون ترى ريان يرين
 ترى ريان ترون ترين تريان ترى ترى) والأصل يرى رأى نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة
 فقليل يرى وهذا الحذف ملتزم تخفيفا لأنه كثر استعمال ذلك فلا يقال يرى أصلا إلا في ضرورة الشعر كقوله :

ألم تر ملاقيت والدهر أعصر ومن يتعلم العيش يرى ويسمع
 القياس يرى ، وكقوله : أرى عيني مالم تر أياه كلانا عالم بالترهات
 وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه أيضا فقال :

صاح هل رايت أو سمعت براع رد في الضرع ماثوى في الحلاب

والقياس رأيت ولم يلزم الحذف في نحو ينأى لأنه لم يكثر مثل رى (وقد) اتفق في خطاب المؤنث لفظ الواحدة
 والجمع واختلف في التقدير) لأنك تقول ترين يا امرأة وترين يا نسوة (لكن وزن الواحدة تفرين) بحذف العين
 واللام لأن أصله ترائين حذفت الهمزة فصارت ترين ثم قلبت الياء ألفا وحذفت فبق ترين بحذف العين واللام
 (و) وزن (الجمع تفرين) بحذف العين فقط لأن أصله ترائين كترين حذفت الهمزة كما ذكرنا فبق ترين باثبات
 الفاء واللام والياء ههنا لام الفعل وفي الواحدة ضمير الفاعل (وإذا أمرت منه) أى بنيت الأمر من ترى (قلت
 على الأصل إراء كارع) لأنه من ترى حذف حرف المضارعة ولام الفعل وأتى بهمزة وصل مكسورة قليل
 إراءه ريفه كتنصريف ارض وفي عبارته حرازة لأن الجزاء إذا كان ماضيا بغير قد لم يحذف دخول الفاء فيه
 فحقها أن يقول إذا أمرت منه قلت كفى بعض النسخ وكان هذا سهو من الكاتب فحينئذ لابد من تقدير
 قد ليصح (و) قلت (على) تقدير (الحذف ر) من ترى بحذف حرف المضارعة واللام والوزن ف
 (ويلزمه الهاء في الوقف) كما ذكر في فقه (فتقول ره رياروا) أصله رياروا (رى) أصله ريارى (ريارين) والراء
 في الجميع مفتوحة إذ لا داعي للعدول عنه (وبالتأكيذ يرين) باعادة اللام المحذوفة لما مر في اغزون (ريان
 رون) بضم الواو دون الحذف كما في اغزون لأنه لازمة ههنا تدل عليه لأن ما قبله مفتوح (رين) بكسر
 ياء الضمير دون الحذف لذلك (ريان رينان وبالحقيقة رين رون رين فهو راء) في اسم الفاعل أصله رأنى
 أعل إعلال رام (رائيان) في تثنية (راءون) في جمعه أصله رائيون نقلت ضمة الياء إلى الهمزة وحذفت الياء
 ووزنه فاعون فهو (كراع راعيان راعون وذلك مرئى كمرعى) في اسم المفعول أصله مرءوى قلبت الواو
 ياء وأدغمت وكسر ما قبلها كما في مرعى (وبناء أفعل منه) أى من رأى (مخالف لأخواته أيضا) يعنى كما

وأوى يأوى أيا كشوى
 يشوى شيا والأمر ايو
 ونأى ينأى كرى كرى
 وكذا قياس رأى رأى
 لكن العرب قد اجتمعت
 على حذف الهمزة من
 مضارعه فقالوا يرى ريان
 يرون ترى ريان يرين
 ترى ريان ترون ترين
 تريان ترى ترى ترى
 واتفق في خطاب المؤنث
 لفظ الواحدة والجمع
 واختلف في التقدير لكن
 وزن الواحدة تفرين والجمع
 تفرين وإذا أمرت منه قلت
 على الأصل إراء كارع وعلى
 الحذف أر ويلزمه الهاء
 في الوقت فتقول ره رياروا
 روارى ريارين وبالتأكيذ
 رين ريان رون رين ريان
 رينان وبالحقيقة رين رون
 رين فهو راء رائيان
 راعون كراع راعيان
 راعون وذلك مرئى كمرعى
 وبناء أفضل منه مخالف
 لأخواته أيضا

بل من أخذ بمعنى أخذ فلذلك أدغم وإلا لوجب أن يقال ليتخذ: هذا آخر الكلام في المهور فلنشرع في الفصل الذي به تختم الفصول وهو :

﴿فصل في بناء اسمي الزمان والمكان﴾ وهو اسم وضع لزمان أو مكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد وهو من الألفاظ المشتركة مثلا المجلس يصلح لمكان الجلوس وزمانه (فتقول) في بناء اسمي الزمان والمكان (من يفعل بكسر العين على مفعول مكسور العين) للتوافق (للمجلس) في السالم (والبيت) في غير السالم أصله مبيت نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها (ومن يفعل ويفعل بفتح العين وضمة هاء على مفعول مفتوح العين أما في مفتوح العين فالتوافق وأما في مضمومه فلتعذر الضم لرفضهم مفعلا في الكلام لاكمالهما وهونا ويرجح الفتح على الكسر لحفته (بالتح كالمذهب) من يذهب بالفتح (والمقتل) من يقتل بالضم (والشرب) من يشرب بالفتح لكن من باب علم يعلم (والقيام) من يقوم أجوف والأصل مقوم أعل إعلال قام ولما كان هنا مظنة اعتراض بأن نجد أسماء من يفعل بالفتح والضم على مفعول بالكسر أشار إلى جوابه بقوله (وشد المسجد والمشرق والمغرب والمطلع والمجزر) مكان نحر الإبل (والرفق) (مكان الفرق) (والمرفق) مكان الفرق ومنه مفرق الرأس (والمسكن) مكان السكون (والمنسك) مكان النسك وهو العبادة (والنبت) مكان النبات (والمسقط) مكان السقوط ومنه مسقط الرأس يعني أن هذه كلها جاءت مكسورة العين على خلاف القياس والقياس الفتح لأن الجزر من جزر مفتوح العين والباقي من مضمومه (وحكى الفتح في بعضها) أي فتح العين في بعض هذه المذكورات على ما هو القياس وهو المسجد والمسكن والمطلع (وأجيز) الفتح (في كلها) على القياس لكن لم يحك في الجميع قال ابن السكيت في صلاح المنطق الفتح في كلها جائز وإن لم نسمعه يعني في الكل (هذا) أي الذي ذكرنا إنما يكون (إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام وأما غيره) أي غير صحيح الفاء واللام (فمن المعتل الفاء) اسم الزمان والمكان (مكسور) عينه (أبدا) كالموضع والموعدها لأن الكسرة هنا أسهل بشهادة الوجدان قال ابن السكيت وزعم الكسائي أنه سمع موحلا بالفتح وسمع القراء موضعا بالفتح ، قال الشاعر على مارواه الكسائي :

فأصبح العين ركودا على الأو شازات يسخن في الموحد

ونحو ذلك شاذ (ومن المعتل اللام) اسم الزمان والمكان (مفتوح) عينه (أبدا) سواء كان الفعل مفتوح العين أو مضمومه أو مكسوره واو يا أو يائيا لتقلب اللام ألفا (كالمأوى والمرى) مثل بمثابة تنبها على أن الحكم واحد فها عينه أيضا حرف علة وفيها ليس كذلك وروى ماوى الإبل ومرئ العين بالكسر فهاوى ههنا نظر لأنهم يقولون معتل الفاء يكسر أبدا ومعتل اللام يفتح أبدا فلم يعلم أن معتل الفاء واللام كيف حكمه أفتح أم يكسر كثيرا ترددت في ذلك حتى وجدت في تصانيف بعض المتأخرين أنه مفتوح العين كالتأنيث نحو وفي بفتح القاف وفي كلام صاحب المفتاح أيضا إيماء إلى ذلك (وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث) إما للبالغة أو لإرادة البقرة وذلك مقصور على السماع (كالمنظنة) للسكان الذي يظن أن الشيء فيه (والمقبرة) بالفتح لموضع قبر فيه (والمشرقة) للموضع الذي تشرق فيه الشمس (وشد المقبرة والمشرقة بالضم) لأن النياس الفتح لكونهما من يفعل مضموم العين وقيل إنما يكون شاذ إذا أريد به مكان النعل وليس كذلك فإن المراد هنا المكان المخصوص قال ابن الحاجب وأما مجاء على مفعلة بالضم فأسماء غير جارية على الفعل لكنها بمنزلة قارورة وشبهها وقال بعض المحققين إن مجاء على مفعلة بالضم ويراد بها أنها موضوعة لذلك ومتخذة له فالمقبرة بالفتح مكان الفعل وبالضم البقرة التي من شأنها أن يقبر فيها أي التي هي المتخذة لذلك وكذلك المشرقة للموضع الذي تشرق فيه الشمس المهيأ لذلك فتح وذلك لم يذهب الفعل وجعل خروج صيغته عن صيغة الجارية وعلى الفعل دليل على اختلاف معناه وكان ينبغي أن ينبه على أن المنظنة

﴿فصل : في بناء اسمي الزمان والمكان﴾ فتقول من يفعل بكسر العين على مفعول مكسور العين كالمجلس والتبيت ومن يفعل ويفعل بفتح العين وضمة هاء على بفتح العين وضمة هاء على مفعول مفتوح العين كالمجلس والمقتل والشرب والمقام وشد المسجد والمشرق والمغرب والمطلع والمجزر والمرفق والمفرق والمسكن والنبت والمسقط وحكى الفتح في بعضها وأجيز في كلها هذا إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام وأما غيره فمن المعتل الفاء مكسور أبدا كالموضع والموعدها والموحد والموسم ومن المعتل اللام مفتوح أبدا كالمأوى والمرى وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث كالمنظنة والمقبرة والمشرقة وشد المقبرة والمقبرة بالضم

أيضا شاذ لأنها بالكسرة والقياس الفتح لأنها من يظن بالضم (و) بناء اسم الزمان والمكان (وما زاد على الثلاثة) أي ثلاثيا مزيدا فيه أو رباعيا مجردا أو مزيدا فيه (كاسم المفعول) لأن لفظ اسم المفعول خف بفتح ما قبل الآخر ولأنه مفعول فيه في المعنى فيكون لفظ اسم المفعول له أقيس (كالدخل والمقام) والدرج والمنطق والمستخرج والمخرج قال * مخرج الحامل والنوى والنوق * ولما كان هنا بحث مناسب اسم المكان أشار إليه بقوله (وإذا كثرت الشيء بالمكان قيل فيه مفعلة) بفتح الميم والعين واللام وسكون الفاء مبنية (من الثلاثي المجرد) أي إن كان الاسم مجردا بنى وإن كان مزيدا فيه رد إلى المجرد وبني (فيقال أرض مسبعة) أي كثيرة السبع (ومأسدة) أي كثيرة الأسد (ومذابة) أي كثيرة الذئب (و) من المجرد (مطبخة) أي كثيرة البطيخ (ومقثاة) أي كثيرة القثاء من المزيد فيه حذفت إحدى الطاءين والياء من بطيخ وإحدى التاءين والألف من قثاء ووجدت في بعض النسخ مطبخة بتقديم الطاء على الباء وهو سهو لكن توجهها أن يكون من الطبخ والطبيخ لغة في البطيخ قال في ديوان الأدب والطبيخ لغة في البطيخ هي لغة أهل الحجاز وفي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يأكل الطبخ بالرطب وإن كان غير الثلاثي سواء كان رباعيا مجردا كثلعب أو مزيدا فيه كصفور أو خماسيا كجمرش وعرض فوط فلا يبنى منه ذلك للثقل بل يقال كثيرة الثعلب والعصفور إلى غير ذلك وما يناسب هذا الموضع اسم الآلة فتقول (وأما اسم الآلة وهو) أي الآلة (ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه) أي إلى المفعول مثلاً المنحت الذي يعالج به التجار الحشب لوصول الأثر إليه قوله وهو راجع إلى الآلة إن كان مؤثرا لأن ما يعالج إلى آخره عبارة عنها وهو مذكور فيجوز أن يقال الآلة هي أو هو ما ولا يجوز أن يكون راجعا إلى اسم الآلة لأن التعريف إنما يصدق على الآلة لاعتبار اسمها بالإلى تقدير مضاف محذوف أي اسم الآلة اسم ما يعالج به وليس بصحيح أيضا لأنه يدخل القدم وأمثاله وليس باسم الآلة في الاصطلاح وقد علم من تعريف الآلة أنها إنما تكون الأفعال العلاجية ولا تكون للأفعال اللازمة إذ لا مفعول لها (فيجيء) جواب أما اسم الآلة (على مثال محلب) أي على (مفعول) و) مثال مكسحة أي (مفعلة) بإلحاق التاء ويقصر ذلك على السماع (و) مثال مفتاح أي على (مفعول) وإنما قال ذلك للاحتياج إلى التمثيل (ومصفاة) هي أيضا على مثال مكسحة لأن أصلها مصفوة قلبت الواو ألفا لكن ذكرها لثلاثتهم خروجها حيث لم تسكن على وزن مكسحة ظاهرا (وقالوا مرقاة) بكسر الميم (على هذا) أي على أنها اسم الآلة كالمصفاة لأنه اسم لما يرقى به أي يصعد عليه وهو السلم وإنما ذكرها لأن فيها بحثا وهو أنها جاءت بفتح الميم وهو ليس من صيغ اسم الآلة ومعناها واحد (ومن فتح الميم) وقال المرقاة (أراد المسكان) أي مكان الرقي دون الآلة قال ابن السكيت قالوا مطهرة ومطهرة ومرقاة ومرقاة ومسقاة ومسقاة فمن كسر هاشبهها بالآلة التي يعمل بها ومن فتحها قال هذا موضع يجعل فيه فجعل محالفا للفتح الميم وتحق هذا الكلام أن المرقاة والمسقاة والمطهرة لها اعتباران أحدهما أنها ممكنة فإن السلم مكان الرقي من حيث إن الرقي فيه والآخر أنها آلة لأن السلم آلة الرقي فمن نظر إلى الأول فتح الميم ومن نظر إلى الثاني كسرها فالفتوح والمكسور إنما يقال لشيء واحد لكن النظر مختلف فافهم ولما قال إن من صيغ الآلة هذه المذكورات وقد جاءت أسماء لآلة مضمومة الميم والعين فأشار إليها بقوله (وشد مدهن) للأناء الذي جعل الدهن فيه (ومسعط) للأناء الذي جعل فيه السعوط (ومدق) لما يدق به (ومنخل) لما ينخل به (ومكحلة) للأناء الذي جعل فيه الكحل (ومحرضة) للذي جعل للأشنان حال كونها مضمومة الميم والعين) والقياس كسر الميم وفتح العين وفيه نظر لأنها ليست من اسم الآلة الذي يبحث عنه بل هي أسماء موضوعات لآلات مخصوصة فلا وجه للشذوذ قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل لكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية إلا المنخل

وما زاد على الثلاثة كاسم المفعول كالدخل وانقما وإذا كثرت الشيء بالمكان قيل فيه مفعلة من الثلاثي المجرد فيقال أرض مسبعة ومأسدة ومذابة ومطبخة ومقثاة. وأما اسم الآلة وهو ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه فيجيء على مثال مفعول ومفعلة ومفعال كمحلب ومكسحة ومفتاح ومصفاة وقالوا مرقاة على هذا ومن فتح الميم أراد المسكان وشد مدهن ومسعط ومدق ومنخل ومكحلة ومحرضة مضمومة الميم والعين

والمدق فانهما أسماء آلة فيصح أن يقال إنها من الشواذ (وجاء مدق ومدقة) بكسر الميم وفتح العين
 (على القياس) هذا (تنبيه) على كيفية (بناء المرة) وهى المصدر الذى قصد به الوحدة من مرآت الفعل
 باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع المرة (من المصدر الثلاثى المجرد) تكون (على فعلة بالفتح
 تقول ضربت ضربة) فى السالم (وقمت قومة) فى غيره أى ضربا واحدا وقياما واحدا وقد شذ عن ذلك
 أنيته إتيانة ولقيته لقاء والقياس أتيه ولقيه (و) المرة (عما زاد على الثلاثى) رباعيا كان أو ثلاثيا
 مزيدا فيه تحصل (زيادة التاء) التى للتأنيث للوقوف عليها هاء فى آخر المصدر (كلا عطاءة
 والانطلاقة) والاسترخاء والتدرج هذا الحكم فى الثلاثى المجرد الزيد فيه الرباعى كلها (إلا ما فيه
 تاء التأنيث منها) أى من الثلاثى والرباعى فانه إن كان فيه تاء التأنيث (فالوصف فيه بالواحدة) واجب
 (كقولك رحمته واحدة ودرجته واحدة) وقائلته مقاتلة واحدة واطمأنتن طمأنينة
 واحدة والمصادر التى فيها تاء التأنيث فيها قياسى وسماعى فالقياسى مصدر فعل وفاعل مطلقا ومصدر
 فعل ناقصا ومصدر أفعال واستفعل أجوفين والسماعى نحو رحمته ونشدة وكدره عليك بالسمع ويبنى
 منه أيضا ما يدل على نوع الفعل نحو ضربته ضربة أى نوعا من الضرب وجلست جلسة أى نوعا
 من الجلوس فأشار إليه بقوله (والفعلة بالكسر) أى بكسر الفاء (لنوع من الفعل تقول هو حسن
 الطعمة والجلسة) أى حسن النوع من الطعام والجلوس وقال المصنف رحمه الله تعالى فى شرح الهادى
 المراد بالنوع الحالة التى عليها الفاعل تقول هو حسن الركبة إذا كان ركوبه حسنا يعنى ذلك عامة
 فى الركوب وهو حسن الجلسة يعنى أن ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العذرة لحاله
 وقت الاعتذار والقتلة للحالة التى قتل عليها والميتة للحالة التى أميت عليها هذا فى الثلاثى المجرد الذى لاتاء
 فيه وأما فى غيره فالنوع منه كلمة بلا فرق فى اللفظ والفارق القرائن الخارجية تقول رحمة واحدة
 للمرة ولطيفة أو نحوها للنوع وكذا درجة واحدة ودرجة لطيفة ونحوها وانطلاقة واحدة للمرة
 وحسنة أو قبيحة أو غيرها للنوع وكذلك البواقي والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتصرف فى جميع الكائنات ، مبدع الأرض والسموات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 صاحب الآيات والمعجزات ، وعلى آله وأصحابه الذين ناصروه وآزره فى كل المهمات .
 وبعد : فقد تم بحمد الله وحسن توفيقه طبع كتاب :

شرح

سعد الدين التفتازانى

على

مختصر التصريف للعزى

مصححا بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة الشيخ أحمد سعد على

القاهرة فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٤ م

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبى

ملاحظ المطبعة

محمد أمين عمران

وجاء مدق ومدقة على القياس
 (تنبيه) بناء المرة من
 المصدر الثلاثى المجرد
 على فعلة بالفتح فتقول
 ضربت ضربة ووقت قومة
 ومما زاد على الثلاثى زيادة
 التاء كلا عطاءة والانطلاقة
 إلا ما فيه تاء التأنيث منها
 فالوصف فيه بالواحدة
 كقولك رحمته رحمة واحدة
 ودرجته درجة واحدة
 والفعلة بالكسر للنوع من
 الفعل تقول هو حسن
 الطعمة والجلسة .
 تم والله أعلم .